الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 25 آذار 2026
العدد 5744 السنة العشرون
Mercredi 25 Mars 2026 no 5744 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

قضية | 06

الكهرباء نحو تقنين قاسٍ

السعودية تحرّض على الفتنة الداخلية

قصة السفير الإيراني تهدد بتفجير الحكومة والقرار عند عون
المصريون إلى لبنان لحث المسؤولين على منع عودة الاقتتال الداخلي
المقاومة ترفع سقف المواجهة والعدو يختار المنطقة العازلة بدلاً عن الردع

3-2

أميركا والخليج مظلّة مثقوبة

12 - 8

(أ ف ب)

تحتجب «الأخبار» يوم الخميس بمناسبة عيد بشارة السيدة مريم

الحرب الكونية ضد المقاومة

مصير الحكومة والسلم بيد رئيس الجمهورية؟

السعودية تحرّض على الفتنة الطائفية

(مروان بو حيدر)

ميسم رزق

بطلب واضح من السعودية ودولة الإمارات، وبدعم من «مجموعة واشنطن» التي يديرها السناتور الصهيوني ليندسي غراهام، باشرت الأدوات اللبنانية التابعة، بقيادة «القوات اللبنانية» وفريق موجود داخل السلطة، حملة سياسية تهدف إلى جر لبنان إلى فتنة داخلية. وهي خطوة استعجلتها واشنطن والرياض وأبو ظبي، بعدما تعثرت، حتى الآن، عملية إقناع السلطة الجديدة في سوريا بالتورط في الحرب ضد المقاومة في لبنان.

وبناء على سردية العدو التي تقول إن حزب الله فقد كل قيادته في حرب العام 2024، وأن الحرس الثوري الإيراني هو من يتولى زمام الأمور في لبنان، انطلقت المعركة هذه المرة من زاوية اعتبار إيران دولة معادية. لكن الخطوة لا يمكن أن تنجح لولا وجود عناصر مساعدة داخل السلطة. وفي هذا السياق، يحضر بقوة دور وموقف كل من رئيسي الجمهورية جوزيف عون والحكومة نواف سلام، علماً أن الأخير لم يتوانَ في مقابلته الأخيرة مع قناة «الحدث» السعودية عن التحريض على الوجود الإيراني في لبنان، واعتباره مسؤولاً عمّا يجري من مواجهة بين المقاومة وإسرائيل. وإذا كانت عدة الشغل تقتضي توتير الأجواء الداخلية، من باب كيفية التعامل مع النازحين، سواء من قبل الدولة أو من قبل القوى المذكورة، فإن الحملة أخذت بعداً مختلفاً عندما تحولت إدارات بلدية وأجهزة أمنية رسمية إلى مخافر تعمل بإمرة السفارة الأميركية في بيروت التي تتلقى تقريراً يومياً مفصلاً حول «داتا النازحين»، بما في ذلك أسماء كل من يستأجر شقة أو غرفة فندق، وصولاً إلى تقديم معلومات إلى العدو تسبق بعض عمليات الاغتيال التي حصلت.

ويبدو أن الوقائع في الميدان دفعت بهذه القوى المحلية، والتي تضمّ «القوات» وحزب الكتائب (الذي يقود عملية إطلاق سراح قتلة العسكريين من السوريين) إضافة إلى «قلة التغييريين» من نواب السفارة الأميركية، وبعضهم (مثل مارك ضو عاد ليتلقى تمويلاً لدعم منظمة جديدة يقودها تحت اسم «دورنا»)، مع القوى العليا، قاصداً الرئيسين عون وسلام، قبل أن يخرج قائد «القوات» سمير جعجع ليقدم التبرير السياسي لهذه الخطوة، مضيفاً إليها تحريضاً كمن يشتري الفتنة الداخلية.

وهو يعلم أن العنوان الإيراني يمكن أن يحيد الرئيس عون وقيادة الجيش، خصوصاً بعدما سمع عن مناقشات الرئيس نبيه بري والنائب السابق وليد جنبلاط مع رئيس الجمهورية حول ضرورة ضبط الوضع الداخلي ومواجهة الأصوات الداعية إلى الفتنة. وأكدت المعطيات أن التحضير للخطوة بدأ خلال وجود رجي في الرياض للمشاركة في الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية عدد من الدول العربية والإسلامية، لتنطلق بعدها حملة على إيران، قادها نواب من «القوات» وآخرون كأشرف ريفي وفؤاد مخزومي (الذي يعرض على الأميركيين والسعوديين خدماته، كما تواصل مع السفير الإيراني مؤكداً عليه عدم المغادرة)، وأشارت إلى أن «هذا الإجراء حاول البعض تنفيذه في الثمانينات وراى النتيجة، فليأتوا وليخرجوا السفير بالقوة إن استطاعوا»! فيما أصدر حزب الله بياناً رفع فيه من سقف المواجهة مع السلطة التي تغامر بكل ما يقوي موقف لبنان.

ولم تقف ردة فعل ثنائي أمل وحزب الله عند مطالبة عون وسلام بالعودة عن القرار، بل تقدّما خطوة في اتجاه البحث بتعليق مشاركتهما في الحكومة، والامتناع عن حضور جلساتها واعتبارها فاقدة للميثاقية الوطنية في حال لم يحصل تصحيح لهذا الخطأ. وكان لافتاً تصريح وزيرة البيئة ثمارا الزين لقناة «الجديد» أن ما يحصل قد يدفع وزراء الثنائي إلى مغادرة الحكومة. وقالت مصادر الثنائي إن على عون، إن لم يكن على علم بالخطوة، أن يصدر قراراً بإبطالها لإثبات براءته مما تحاول معراب توريطه به. ناهيك، عن أن الخطوة أتت بعد يوم واحد من اجتماع عون ببري، وهي إساءة كبيرة تُظهر خداعاً غير مقبول!

وتقول مصادر رفيعة إن ما تقوم به «القوات» يدخل في مسار بدأته منذ الحرب الماضية، وكان مخططاً له قبل الحرب، ويقوم على قاعدة أن إسرائيل ستهزم حزب الله عسكرياً، فيقوم فريقها في لبنان بتنفيذ انقلاب سياسي من الداخل، وحين وجد جعجع أن نتائج الحرب في الجولة الأولى غير قابلة للصَرف التنفيذي، رأى أن ما يجري في الميدان اليوم يجعله وفريقه في موقع أضعف بعد توقف الحرب، فقرروا تسريع خطواتهم من الداخل، في محاولة لتكريس وقائع سياسية تجعل اليوم التالي من الحرب أكثر تعقيداً بالنسبة إلى فريق المقاومة تعويضاً عن خسائر الميدان.

أما من جانب رئيس الحكومة، فقد تحدث مقربون منه بأن القرار «مرتبط بنشاط الحرس الثوري الإيراني في لبنان، والتقارير التي تفيد بأن ضباطاً إيرانيين يشرفون على عمليات حزب الله العسكرية، إضافة إلى معلومات عن دخول ضباط إيرانيين إلى لبنان بجوازات سفر مزورة، وهو ما أكده رئيس الحكومة نواف سلام، في مقابلة إعلامية له قبل أيام».

في هذه الأثناء، لوحظ أن الفريق اللبناني الداعم لإسرائيل في حربها ضد المقاومة، قرر توسيع نشاطه التحريضي، ويبدو أنه بصدد القيام بخطوات في الشارع، خصوصاً حيث يوجد النازحون بقصد إثارة مشكلات ولو أدى ذلك إلى مواجهات دموية، الأمر الذي دفع الجيش والأجهزة الأمنية إلى إعداد خطط طوارئ هدفها الفصل بين الناس من دون التعرض إلى النازحين، علماً أن الإعلام التابع لهذه المنظومة والتي يديرها ويمولها أنطون الصحناوي من واشنطن، قررت الذهاب بعيداً في التحريض الطائفي وتعبئة «الجمهور المسيحي والسني» ضد حزب الله وجمهوره.

يتولى فريق يديره غراهام من واشنطن ويموله الصحناوي والسعوديون والإماراتيون حملة لإشعال فتنة داخلية لمساعدة إسرائيل في الحرب

وبعد انتشار بيان وزير الخارجية بدأت الاتصالات السياسية. وبينما أصر رجي على أنه نسّق القرار مع عون وسلام، نفت مصادر قريبة من القصر الجمهوري الأمر، وقالت إن التفاهم معه كان على نقطة واحدة، وهي أن يصار إلى استدعاء السفير الإيراني لتوجيه إنذار، لا لإبلاغه قراراً بالطرد.

قانونياً، لا يملك رجي وحده حق اتخاذ القرار، ما يعني أنه في حال ثبُت عدم تنسيقه مع بعبدا، فهو بذلك مارس صلاحيات ليست من حقه. فضلاً عن إشكالية قانونية أخرى تكمن في أن لبنان لم يقبل بعد أوراق اعتماد شيباني رسمياً، ما يطرح سؤالاً منطقياً: كيف يُطرَد سفيرٌ لم يُعتمد أصلاً؟ وبالتالي فإن الخطوة أقرب إلى سحب موافقة على الاعتماد منها إلى طرد سفير. إذ تنص المادة 52 من الدستور على أن يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية، ويُبرمها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. كما يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. وبالتالي رئيس الجمهورية هو صاحب الصلاحية الدستورية الأصلية في اعتماد السفراء وقبول أوراق اعتماد السفراء الأجانب. هذه الصلاحية تُعد من الصلاحيات الدستورية الخاصة المرتبطة برئاسة الدولة وتمثيلها الخارجي. وبالتالي سحب الاعتماد والتراجع عن الاعتماد الذي أعلنته الخارجية هو إعلان باسم رئاسة الجمهورية، ومختلف عن قطع العلاقات الدبلوماسية.

صمت في بعبدا وقلق في عين التينة

وحتى ليل أمس، لم يصدر أي نفي رسمي عن عون يحسم الجدل حول علمه بالقرار، باستثناء تسريبات تولاها فريقه تقول إنه كان غاضباً جداً وسُمع صوته في أرجاء القصر، بينما تؤكد مصادر أن سلام كان يعلم. ونقلت مصادر الرئيس نبيه بري تعليقاً على موقف عون بالقول «إن لم يكُن يعلم، فقد بات يعلم الآن، وقد أبلغناه موقفنا». مؤكدة ما كان قد نُقل عن رئيس مجلس النواب بأنه «تواصل مع عون وطلب منه التراجع، كما تواصل مع السفير الإيراني مؤكداً عليه عدم المغادرة»، وأشارت إلى أن «هذا الإجراء حاول البعض تنفيذه في الثمانينات وراى النتيجة، فليأتوا وليخرجوا السفير بالقوة إن استطاعوا»! فيما أصدر حزب الله

المصريون إلى بيروت وقلق كبير: إسرائيل تريد عودة الاقتتال الداخلي

علمت «الأخبار» من مصادر في القاهرة، أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي طلب من وزير المخابرات المصرية حسن رشاد، المباشرة في اتصالات مكثفة تخص الساحة اللبنانية. وبحسب المصادر فإن المسؤولين في مكتب رشاد باشروا اتصالاتهم مع جهات عدة بشأن الملف اللبناني، وهو قرر إيفاد فريق إلى بيروت خلال الساعات المقبلة، على أن يجري لقاءات بعيداً عن الأضواء مع جهات رسمية وحزبية سياسية وأمنية، وقد يحصل تغيير يقتضي إرسال شخصية سياسية للقاء كبار المسؤولين.

وبحسب المصادر فإن مصر التي تؤدي دوراً في «محاولة احتواء الصراع القائم في المنطقة الآن»، تبدي خشيتها من توسيع إسرائيل للحرب على لبنان، كما تبدي حذرها إزاء «محاولة جهات خارجية لدفع السلطة الجديدة في سوريا للدخول في مغامرة في لبنان». وعلم أن السيسي اطّلع من رشاد على تقارير حول ما يجري في لبنان، سواء على صعيد المواجهة بين المقاومة وقوات الاحتلال، أو على الصعيد الداخلي. وأن جهات استشارية تابعة للرئاسة تتابع بشكل وثيق تطورات لبنان، وسط حديث عن تعاون مصري – فرنسي هدفه الضغط على الولايات المتحدة لمنع إسرائيل من تدمير البنية التحتية للدولة اللبنانية عبر الغارات المستمرة بشكل متزايد في المدة الأخيرة.

ووفق المصادر فإن هناك اقتراحاً بعقد اجتماع عاجل بين الرئيس المصري ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون للبدء في مسار تهدئة يعيد لبنان إلى وضع ما قبل 7 أكتوبر 2023، مع وقف كامل للاعتداءات الإسرائيلية وانسحاب قوات الاحتلال من لبنان، مقابل تقديم الدعم للجيش اللبناني من أجل ضمان حصر السلاح بيده.

وبحسب الملخص الذي عرض على السيسي فإن الوضع في لبنان سيكون محور اتصالات رئاسية تركز على الحديث مع الولايات المتحدة بشكل يسمح بوقف الانتهاكات الإسرائيلية، وإن القيادة المصرية تريد توسيع قنوات الحوار مع حزب الله. وينقل عن أوساط المخابرات المصرية أن هناك «إمكانية للتفاهم مع حزب الله على أمور كثيرة، خصوصاً بعدما أبدى الحزب التزاماً بجميع ما جرى الاتفاق عليه لوقف الحرب في السابق، بينما لم تلتزم تل أبيب».

وإلى جانب الملف المتعلق بالحرب مع إسرائيل، فإن النقاش في القاهرة يشير إلى «أن كل تأخر في التحرك الدبلوماسي الدولي، فإن المخاطر تكبر حيال التداعيات الاقتصادية والعسكرية على لبنان، خصوصاً وأن هناك قلقاً من جهد إسرائيلي واضح لأجل تفجير الوضع الداخلي في لبنان وإعادة البلاد إلى زمن الاقتتال الأهلي».

(الأخبار)

إعلاميون إسرائيليون بعيداً عن الرقيب: محاولات انتحار في مستوطنات الشمال

يكثر الإعلاميون الذين يتولون تغطية الحرب في كيان العدو، أن الرقابة العسكرية في هذه الجولة أكبر بكثير من أي جولة سابقة. وبحسب تقرير لسفارة غربية، فإنه أتيح لدبلوماسيين غربيين، الاطّلاع من قبل إعلاميين يحملون جنسية إضافية مع الجنسية الإسرائيلية، أن هناك أحداثاً كثيرة تحصل في مناطق شمال الكيان، وتُمنع الإشارة إليها بصورة كاملة. وبحسب التقرير فإن الإعلاميين تحدّثوا عن إصابات كثيرة في صفوف الجنود الذين يخدمون في تلك المنطقة، وإن هناك عشرات الآليات، من دبابات وناقلات جند وجرافات قد تمّ سحبها بعد تعرّضها لضربات بصواريخ الكورنيت الموجّهة. ويضيف التقرير، أن بعض القادة العسكريين يتحدّثون عن استخدام حزب الله نموذجاً مُعدّلاً من النسخة الروسية لصاروخ الكورنيت بحيث يُطلق صاروخان بفارق ثوانٍ قليلة بينهما، ما يسمح للأول بمواجهة نظام «المعطف» الذي صُمّم لحماية الدبابات، فيما يكمل الصاروخ الثاني طريقه إلى الدبابة نفسها. لكنّ اللافت بحسب التقرير، أن الأخبار تتزايد عن حالات نقل لجنود من المستوطنات بسبب «انهيارات عصبية»، وأن الأمر يعود إلى أن هؤلاء الجنود كانوا قد خدموا في الحرب ضد غزة ولم يحظوا بإجازة كاملة. وأشار التقرير إلى معلومات لم تُحسم، حول العثور على ثلاثة جنود منتحرين في «غرف آمنة»، وأن هناك مستوطنة إسرائيلية أقدمت على الانتحار في مدينة كريات شمونة، دون وجود معلومات عن أوضاعهم وما إذا كانوا ماتوا أو لا.

أمّا لجهة النزوح من الشمال، فقد أشار التقرير إلى أن الإعلاميين لا يُسمح لهم بالتجوّل كثيراً في المستوطنات الحدودية، ولكن هناك حالة من الشلل، وأن الذين لم يتلقّوا إشعاراً رسمياً بالإخلاء يحتجّون على عدم وجود موازنات تغطّي عملية النزوح، خصوصاً أن المناطق التي يقصدها هؤلاء ولا سيما في مناطق حيفا وطبريا قد باتت مليئة بالميسورين الذين غادروا مناطق كثيرة في الشمال وفي الوسط أيضاً.

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

الحظ لا يحالف الشيطان كل الوقت

يذكر كتاب «دروس التاريخ» للكاتبين ويل وأرييل ديورانت أن «الطبيعة والتاريخ لا يتوافقان مع مفاهيمنا عن الخير والشر؛ فهما يعرّفان الخير بالبقاء، والشر بالخسارة؛ الكون لا يفضل يسوع على جنكيز خان».

هذا الاقتباس ذكره بنيامين نتنياهو في خطابه الذي أثار حفيظة بعض اليمين المسيحي. غير أن رئيس وزراء العدو لم يكن يكرر عادة بعض الكتاب الذين يتقصدون إغراق القارئ بعبارات وردت في كتب تاريخية أو علمية لإظهار ثقافتهم، بل أراد أن يعطي إشارة جديدة إلى الخلفية الفكرية والدينية التي تتحكّم بقراراته. وفي هذا الإطار، لا يختلف نتنياهو أبداً عن بن غفير أو سموتريتش، أو عن كل من نصفهم بالمتطرفين الصهاينة. لكنه، الحافظ لإرث والده ومعلمه جابوتنسكي، يختصر المسألة بمبدأ واحد: لا يسعك العيش إلا بعد القضاء على كل من هو مختلف عنك أو معك.

بهذا المعنى، فإن الجدال حول ما تريده إسرائيل من حربها مع إيران، وتالياً مع لبنان، ليس له معنى سياسي كما يعتقد كثيرون. بل هو فعل قاهر يستند إلى رؤية، تفترض أنه متى أتيحت لنتنياهو الفرصة للقيام بما يجب القيام به، لا ينبغي تفويتها. وعندما تفتح له الأبواب للقيام بعمليات القتل، يستخدم كل دهائه وحنكته وقدرته، ولا يتعلق هذا الاستخدام بشخصه، بل بالمؤسسة التي يمثلها، والتي تسمّى «إسرائيل».

يُقال إن الشرير أكثر قدرة على إلحاق الألم، ليس بسبب ما يمتلكه من أدوات فحسب، بل لأنه لا يضع أي حدود لا يجب تجاوزها.

فجأة وجد نتنياهو نفسه أمام قيود تفرض عليه قواعد جديدة في القتال، وعندما نجح في جز أميركا إلى الحرب، ألزم نفسه بمسار ستحدده واشنطن من دون الوقوف طويلاً على خاطره

وفي هذا الإطار، يعمل عقل نتنياهو، ومعه الغالبية الساحقة من مستوطني الكيان، وفق المنطق نفسه: «أعطونا كل الأفكار، جيدة كانت أو سيئة، لكن أعطونا ما يساعدنا على إبادة الآخرين». أما توقيت الفرصة السياسية أو الدعائية لتنفيذ هذه الأعمال، فيتعلق بموازين القوى. ولو كانت المقاومة في غزة تمتلك صواريخ تصل إلى قلب الكيان وتؤذيه بجدية، لما حصلت الإبادة التي شاهدها العالم بصمت. والواقع نفسه ينطبق اليوم على لبنان وإيران: إسرائيل لا تكبح نفسها لعدم ارتكاب المجازر الجماعية، لكن نيران من يقف أمامها هي ما يقيّدها. وفي كل مرة يغضب فيها قائد إسرائيل لأنه لم يستطع إبادة مجموعة كاملة، يوجد من يذكّره: «إنهم قادرون على الرد وارتكاب الفظائع في أرضنا».

ما لم يفهمه العدو سابقاً، ربما وصل إلى معرفته اليوم: أن إيران والمقاومة في لبنان، أو في العراق أو اليمن، لن تقيد نفسها بأي ضوابط إذا تجاوز العدو الإطار العسكري للمعركة. هذا لا يعني أن العدو لا يقتل أو يدمّر، لكنه يعني أنه يدرك جيداً أن من يطلق الصواريخ على أهداف محددة يمكنه أن يسمح لها بالسقوط حيث يشاء، في قلب التجمعات السكنية والمدنية. وهذا هو الدرس الكبير الذي استخلصته المقاومة من تجربة ما حصل في غزة.

في المواجهة الحالية، يقف نتنياهو على أرض غير صلبة. ما فعله في إيران لم يكن كافياً لقلب الطاولة، وكل الدعاية التي سوّقها مع أجهزة استخباراته لم تصبْ هدفها. ورغم أن البعض يرى أن الحملة أُعدت لخدمة استراتيجية نتنياهو في إقناع الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالدخول في حرب على إيران، إلا أن المشكلة أعمق من ذلك. إذ إن القادة العسكريين في الولايات المتحدة، كما في إسرائيل، يقرون بأن القدرة على منع سقوط الصواريخ الإيرانية على الأراضي الإسرائيلية باتت مستحيلة، لا بل إن التقديرات الأمنية في واشنطن وتل أبيب تشير إلى أن إيران تبدو كأنها أعدت خطة لحرب طويلة.

الأمر الآخر الذي يواجه نتنياهو هو أن حزب الله بادر في خطوة مفاجئة بفتح الحرب في توقيت اختاره هو، وحرم العدو من عنصر المفاجأة وعطّل خطة إسرائيل لتوجيه ضربات قاسية ضد قيادات في الحزب والمقاومة. وظهر هذا بوضوح في الضربة الأولى للعدو بعد إطلاق الصليات الأولى من الصواريخ، إذ تبين أن بنك الأهداف الإسرائيلي الجديد خال من الأهداف النوعية. والأهم أن حكومة العدو لم تعد تملك قدرة على إحاطة واسعة أو استثنائية بقدرات الحزب وتكتيكاته وإجراءاته العملياتية.

ما يهم نتنياهو بشكل خاص الآن هو منع سقوط الصواريخ على مستوطنات الشمال، خاصة أن قرار الإخلاء الصادر في أكتوبر 2023 لم يُطبق بعد، وما إذا صدر سيكون ضربة قوية لكل استراتيجية العدو، وليس لسرديته فقط. والتطورات المتسارعة منذ أسبوع على الأقل تشير إلى أن خطة حزب الله ستؤدي إلى إخلاء طوعي لغالبية سكان المستوطنات الشمالية، وهو ما سيمهد لمستوى جديد من المواجهة ويؤثر بشكل كبير على القرار الحاسم بشأن وقف الحرب.

فعلياً، الحظ لا يحالف الشيطان هذه الأيام. هذا لا يعني أن قدرة العدو على الإيذاء تراجعت بشكل كامل، لكنها لم تعد قادرة على جني أثمان سياسية أو استراتيجية. وبالتالي، تجد إسرائيل نفسها، مرة أخرى، ليس أمام تسوية مع إيران فحسب، بل أمام تسوية مع لبنان تجبّ ما قبلها، وهو ما تحول إلى «الهدف المركزي» للمقاومة في هذه الجولة، مهما طال الوقت وعظمت التضحيات.

الحرب الكونية ضد المقاومة

العدو عاجز عن السيطرة وخسائر فادحة في صفوفه
زخم عملياتي متواصل للمقاومة

لم يطرأ أي تبدّل على أداء المقاومة في الميدان، من حيث الحجم والنوعية. إذ حافظت على زخم عملياتها المرتفع، لتسجل 329 عملية في أسبوع واحد، أي بمعدل 47 عملية يومياً. وفي المقابل، تتواصل محاولات التقدّم البري المعادية في القرى الأمامية، التي عجزت قوات العدو الإسرائيلي عن فرض سيطرة كاملة على أي منها حتى مساء الثلاثاء. وتوزعت العمليات بين التصدي للتوغلات، وتنفيذ ضربات في العمق الاستراتيجي، وتثبيت معادلة إخلاء المستوطنات.
وفي سياق «معركة العصف المأكول»،

يستمر العدو الإسرائيلي في اعتماد سياسة الأرض المحروقة بعد تعثر وحداته في تثبيت السيطرة على قرى الحافة الامامية

نفّذت المقاومة سلسلة عمليات استهدفت مواقع الانتشار المعادية على امتداد الحدود اللبنانية - الفلسطينية، وشملت قصف تجمعات للجنود والآليات في عدد من البلدات الحدودية، أبرزها مارون الراس، القوزح، علما الشعب والخيام، باستخدام الصواريخ والمدفعية والطائرات المسيّرة. كما طاولت الضربات مواقع عسكرية ومنشآت حساسة داخل شمال فلسطين المحتلة، بينها ثكنات ومرابض مدفعية ومنظومات دفاع جوي ومجمع صناعات عسكرية.
وسجّلت العمليات إصابات مباشرة في أهداف متعددة، شملت دبابات «ميركافا» وآليات هندسية، إلى جانب استهداف متكرر لنقاط تمركز القوات المعادية. وفي إطار توسيع نطاق الرد، استهدفت المقاومة مستوطنات بصليات صاروخية، بينها نهاريا وكريات شمونة، ضمن ما وضعته في إطار التحذير المسبق للعمق الشمالي.
ميدانياً، واصل المقاومون التصدي على محاور الخيام والطيبة والقوزح والناقورة ومركبا. في القوزح، استُهدف تجمع للقوات المعادية بمحلّقة انقضاضية، كما ضُربت قوة متحصنة داخل أحد المنازل بصاروخ موجّه. كذلك، جرى استهداف ثلاث دبابات «ميركافا» في محيط معتقل الخيام، ورابعة على طريق القوزح بمحلّقة انقضاضية، إضافة إلى تدمير جرافة عسكرية في محيط المعتقل وأخرى في الطيبة.
في المقابل، لا يزال العدو مستمراً في اعتماد سياسة الأرض المحروقة بعد تعثر وحداته في تثبيت السيطرة على قرى الحافة الأمامية، فيما أظهرت المقاومة تصاعداً في القدرة النيرانية وتماسكاً في خطوط الدفاع الأولى، مع تكامل واضح بين سلاح المدفعية والصواريخ والطيران المسيّر، بما حوّل تجمعات العدو إلى أهداف يومية، وأوقعه في استنزاف بشري ومادي واسع لفرقة الخمس المنتشرة على الحدود. كما برز عجز في تأمين استقرار القوات المتوغلة، وتخبط نيراني يعكس قصوراً استخباراتياً على المستوى التكتيكي، جرى تعويضه باستهداف المدنيين.
وفي هذا الإطار، أظهرت إحصائية نشرها الإعلام الحربي في حزب الله حول خسائر العدو بين 17 و23 آذار الجاري حجم الضربات التي طاولت بنيته العسكرية والاستيطانية، إذ تم استهداف 63 وحدة استيطانية و149 دشمة وتحصيناً، وتدمير 27 آلية و3 مرابض مدفعية. كما شملت الخسائر إصابة محلقتين ومنظومة رادار، إضافة إلى مصنع عسكري. وعلى مستوى منظومات الدفاع، جرى استهداف 4 منصات «قبة حديدية» و3 مراكز قيادة، ما يعكس تركيزاً واضحاً على البنى العملياتية والقدرات الدفاعية للعدو.

(الأخبار)

العدو يهرب من فشل الردع إلى المنطقة العازلة

علي حيدر

تشير التطورات الميدانية في جنوب لبنان، ولا سيما تفجير جسور نهر الليطاني، إلى مسار يتجاوز العمل العسكري المباشر نحو إعادة صياغة البيئة الأمنية على الجبهة الشمالية. وتندرج هذه الخطوات ضمن تحوّل أوسع في التفكير الإسرائيلي تبلور بعد عملية طوفان الأقصى، إذ لم يعد الهدف مقتصراً على احتواء التهديد أو الارتكاز على ردع أثبت محدوديته، بل بات يتجه إلى إعادة تنظيم المجالين الجغرافي والسياسي اللذين يتحرك ضمنهما هذا التهديد.
في هذا السياق، تبرز «المنطقة العازلة» كمدخل أساسي لفهم السلوك الإسرائيلي، لا بوصفها إجراءً مؤقتاً، بل خياراً استراتيجياً لفرض وقائع طويلة الأمد عبر أكثر من ساحة، من غزة إلى لبنان وسوريا. وقد عبّر عن ذلك بنيامين نتنياهو حين أشار، قبل الحرب على إيران، إلى نية إسرائيل إقامة مثل هذه المناطق في لبنان وسوريا، على غرار غزة، مع الإبقاء على وجود عسكري داخلها.
يستدعي هذا التوجه مقارنته بالتجربة الإسرائيلية السابقة في جنوب لبنان، حين اعتمدت نموذج «الحزام الأمني» حتى عام 2000. صحيح أن الأدوات تغيّرت، وأن إسرائيل تميل اليوم إلى تقليل الانخراط المباشر الطويل الأمد، إلا أن الجوهر الاستراتيجي متقارب: نقل خط الدفاع إلى الداخل اللبناني وتحويل الجنوب إلى مجال أمني منزوع السيادة الفعلية. غير أن الفارق الحاسم يكمن في غياب الوكيل المحلي، جيش أنطوان لحد، ما يجعل أي حضور إسرائيلي أكثر عرضة للاستنزاف وأقل قابلية للاستمرار من دون كلفة متصاعدة.
وفي السياق نفسه، يكشف قرار منع عودة السكان إلى جنوب الليطاني أن البعد الديموغرافي بات جزءاً من التفكير الأمني الإسرائيلي، إذ يُنظر إلى إفراغ المنطقة كوسيلة لتقليص البيئة الحاضنة. غير أن هذا التوجه ينطوي على مفارقة: فالنزوح القسري لا يلغي هذه البيئة، بل قد يعيد إنتاجها في أشكال أكثر تشدّداً، خصوصاً عندما يُفهم كسياسة ضغط جماعي، ما يعمّق الصراع بدل الحدّ منه. كما أن استقرار الشمال والعمق الإسرائيلي يبقى مرهوناً بعودة الجنوبيين إلى قراهم، في ظل استنفاد الدولة اللبنانية خيارها الدبلوماسي وعجزها عن إعادة أيّ من مواطنيها، مع استمرار التدمير والإعتداءات.
ولتسويق هذه الاستراتيجية، رفع العدو عناوين أمنية توحي بسعيه إلى سيطرة أمنية من دون الانخراط في احتلال كامل. غير أن هذه المعادلة تنطوي على تناقض داخلي: فالسيطرة تتطلّب حضوراً دائماً أو قدرة تدخّل مستمرة، فيما غياب الاحتلال يعني غياب السيطرة السياسية والإدارية، ما يخلق فراغاً بنيوياً يحوّل «المنطقة العازلة» إلى مساحة غير مستقرة.
ضمن هذا السياق، لا يمكن النظر إلى تفجير الجسور على نهر الليطاني كإجراء لوجستي فحسب، بل كخطوة لإعادة تعريف وظيفة النهر في إقامة منطقة عازلة تعني حكماً تغيير قواعد الاشتباك. فبينما يسعى العدو إلى إلغاء خط التماس المباشر بين المقاومين وجنوده على الحدود، سيؤدّي ذلك عملياً إلى توسيع خطوط التماس وتعميقها، ويبقي المستوطنات هدفاً عسكرياً رداً على الاعتداءات.
ما يجري في جنوب لبنان يتجاوز كونه عملية محدودة، ليعكس محاولة إسرائيلية لإعادة تعريف الأمن عبر إعادة تشكيل الجغرافيا نفسها. غير أن هذه المقاربة، القائمة على فرض مناطق عازلة بالقوة، تحمل تناقضات بنيوية: فهي تسعى إلى تقليل التهديد عبر توسيع السيطرة، لكنها في الوقت نفسه تخلق بيئة احتكاك دائم وتفتح الباب أمام أنماط مواجهة أكثر تعقيداً واستدامة.

(جيش العدو الإسرائيلي)

معضلة السقف المرتفع

في الداخل الإسرائيلي تُقدَّم المنطقة العازلة كأداة لإنتاج «أمن كامل» لمستوطنات الشمال. غير أن هذا التصوّر يصطدم بطبيعة التهديدات التي لا تحتاج إلى عمق جغرافي كبير لتكون فعّالة. فوسائل القتال الحديثة، من الصواريخ الدقيقة إلى المُسيّرات وأنماط التسلّل المحدود، تجعل «العزل الجغرافي» أداة غير كافية لتحقيق الحسم الأمني.
في هذا السياق، تتحوّل المشكلة من «تحقيق الأمن» إلى «إدارة التوقعات». فكلما ارتفع سقف الوعد بالأمن المطلق، ضاق هامش الخطأ ميدانياً. وعليه، فإن أي خرق - ولو كان محدوداً - يُفسَّر كفشل استراتيجي، ومع تكراره تتراكم تداعياته داخل الكيان الإسرائيلي بفعل الفجوة بين الوعود والواقع. وهنا تبرز معضلة مركزية: استراتيجية تعزيز الشعور بالأمن قد تنقلب إلى مصدر لتآكله عند أول اختبار.
إلى ذلك، تظهر مشكلة أعمق في أساس البناء الاستراتيجي، إذ تبدو هذه المقاربة قائمة على فرضيات غير دقيقة، سواء في تقدير طبيعة الحسم، أو حدود القوة العسكرية في إنتاج الاستقرار، أو إمكانية فرض ردع أحادي الاتجاه. وهذا الخلل لا يُضعف التنفيذ فحسب، بل يفتح الباب أمام تقلّبات ميدانية وسياسية قد تأتي بعكس ما تخطّط له إسرائيل.
بمعنى آخر، قد يقود السعي إلى تثبيت معادلة أمنية جديدة، بفعل هذه الفرضيات، إلى نتائج عكسية: إعادة إنتاج التهديد بأشكال أكثر مرونة، توسيع نطاق المواجهة بدل احتوائها، وتآكل القدرة على ضبط التصعيد. وفي هذا التوتر بين الطموح والواقع، تتحدّد حدود نجاح هذه الاستراتيجية، واحتمالات ارتدادها على البيئة الأمنية التي سعت أساساً إلى إعادة تشكيلها.

مقالة

التفاوض تحت النار: خرقٌ خطاب القسم والبيان الوزاري

كريم حدّاد

في لحظةٍ يتعرّض فيها لبنان لعدوانٍ إسرائيليٍّ وحشيٍّ ومتمادٍ، لا يمكن توصيفه إلا استمراراً لنهجٍ تاريخيّ قائمٍ على القصف والانتهاك وفرض الوقائع بالقوّة، تخرج دعواتٌ رسمية إلى التفاوض المباشر مع العدو، لا بوصفها خياراً اضطرارياً مدروساً، بل كمبادرة سياسية تفتقر إلى الحد الأدنى من الشرعية الوطنية والدستورية. هنا، لا يعود النقاش تقنياً حول جدوى التفاوض أو توقيته، بل يصبح مسألة تتعلّق بجوهر الدولة: هل يملك رئيسا الجمهورية والحكومة حقّ تجاوز الأسس التي انتُخبا وشُكّلت الحكومة على أساسها؟ وهل يمكن في ظلّ العدوان أن يُطرح التفاوض كخيار طبيعي، لا استثنائي، خطير؟
ما صدر عن رئيس الجمهورية جوزف عون ورئيس الحكومة نواف سلام لا يمكن عزله عن هذا السياق الدموي. فالدعوة إلى التفاوض المباشر مع إسرائيل، في وقتٍ تمارس آلة الحرب الإسرائيلية عدوانها على الأرض اللبنانية، ليست مجرّد خطأ في التقدير، بل انزلاق سياسي خطير يرقى إلى مستوى خرق ما ورد في خطاب القسم، وفي البيان الوزاري للحكومة. وهذان النصّان اللذان يُفترض أنهما يشكّلان العقد السياسي والأخلاقي بين السلطة والشعب، لم يتضمّنا أي تفويض للتفاوض مع العدو، بل أكّدا على الثوابت الوطنية وحماية السيادة ورفض أي مسار يُفرّط بالحقوق.
تجاوز هذه الثوابت ليس تفصيلاً. إنه انتقال من موقع الالتزام إلى موقع التفويض الذاتي، حيث تقرّر السلطة التنفيذية، من دون غطاء برلماني أو شعبي، إعادة تعريف السياسة الوطنية في أحد أخطر ملفاتها. وهذا بحدّ ذاته يطرح سؤال الشرعية: من منح هذين الموقعين حقّ اتخاذ قرار بهذا الحجم؟ وأي ديمقراطية يمكن أن تقبل بأن تُتخذ قرارات مصيرية في غياب أي إجماع، بل في مواجهة اعتراضات واسعة؟
المسألة لا تتوقّف عند حدود الشكل الدستوري، بل تمتد إلى مضمون الطرح نفسه. فالدعوة إلى التفاوض المباشر، مقرونة بإشارات إلى الاستعداد للاعتراف بالكيان الصهيوني، تمثّل انزلاقاً إضافياً نحو التفريط، لا فقط بالحقوق اللبنانية، بل أيضاً بالقضية الفلسطينية التي لا يمكن فصلها عن الواقع اللبناني. فلبنان ليس بلداً محايداً في الصراع، وهو استقبل مئات آلاف الفلسطينيين الذين هُجّروا قسراً من أرضهم، وأي حديث عن الاعتراف بالكيان الذي قام على هذا التهجير، من دون ضمان عودة هؤلاء إلى أراضيهم، هو تكريسٌ للنكبة، لا محاولة لتجاوزها.
هنا، تتكشّف المفارقة الكبرى: في وقت يُفترض أن تكون الدولة اللبنانية في موقع الدفاع عن حقوقها وحقوق شعبها، وعن حقّ اللاجئين في العودة، تتحوّل بعض مواقع القرار إلى منصّة لطرح خيارات تتقاطع، موضوعياً، مع منطق العدو. وهذا ليس فقط خللاً سياسياً، بل اختلال في تعريف المصلحة الوطنية. فالمصلحة لا تُقاس فقط بما يمكن تحقيقه من مكاسب آنية، بل بما يحفظ الكرامة والسيادة والحقوق التاريخية.

> **دعوة عون وسلام لا تحظى بإجماع وطني، بل ترفضها قوى ترى فيها تفريطاً واضحاً في الحقوق**

وإذا كان البعض يحاول تبرير هذا الطرح تحت عنوان الواقعية السياسية، فإن الواقعية نفسها تفرض قراءة مختلفة. فلبنان، في ظلّ أزماته المتراكمة، ليس في موقع قوة يتيح له فرض شروط في أي تفاوض. بل إن دخوله في مسار تفاوضي من هذا النوع، في ظلّ العدوان، ومن دون أوراق قوة حقيقية، لن يؤدّي إلّا إلى تكريس اختلال موازين القوى، وتحويل التفاوض إلى أداة ضغط إضافية عليه، فالتفاوض ليس فعلاً محايداً، بل تعبير عن ميزان قوة، وحين يكون هذا الميزان مختلاً، تكون نتائجه محسومة سلفاً.
ولا يقلّ خطورة عن ذلك البعد الداخلي لهذه الدعوة. فلبنان، الذي يقوم نظامه على توازنات دقيقة، لا يمكن أن يحتمل قرارات بهذا الحجم تُتخذ من دون توافق وطني. بل إن مثل هذه الخطوات تفتح الباب أمام انقسامات أعمق، وتعيد إنتاج الاصطفافات التي خبرها اللبنانيون سابقاً، وكانت نتائجها كارثية. فبدل أن تكون السلطة عامل استقرار، تتحوّل إلى مصدر توتّر إضافي، ما يهدّد السلم الأهلي، ويُضعف قدرة الدولة على مواجهة التحدّيات.
هذه الدعوة لم تلقَ حتى اهتماماً جدياً من الجانب الإسرائيلي. فالتجاهل أو اللامبالاة يكشفان أن ما يُطرح لا يُقرأ حتى كعرض ذي قيمة، بل كإشارة ضعف. وهذا بحد ذاته كافٍ لإعادة النظر في جدوى هذا المسار، بل في دوافعه، إذ كيف يمكن لدولة أن تبادر إلى التفاوض، فيما الطرف الآخر لا يرى في هذه المبادرة ما يستحقّ الرد؟
ما يقوم به الرئيسان لا يحظى بأي إجماع وطني، بل يواجه رفضاً واسعاً من قوى سياسية واجتماعية ترى فيه تفريطاً واضحاً بالحقوق. وهذا الرفض لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه، لأنه يعكس شعوراً عميقاً بأن ما يُطرح يتجاوز الخطوط الحُمر التي لا يجوز لأي سلطة أن تتجاوزها. فالشرعية ليست مجرّد نصوص، بل هي قبول عام، وثقة، وشعور بأن الدولة تمثّل مصالح شعبها.
الاستمرار في هذا المسار، لا يمكن أن يُفسَّر إلا بوصفه إصراراً على تجاوز الإرادة الوطنية، ما يضع السلطة أمام مسؤولية تاريخية: إمّا العودة إلى الالتزام بالأسس التي قامت عليها، وإمّا الاستمرار في مسار يفقدها ما تبقّى من شرعية سياسية وشعبية. لأن المهم هو إعادة التأكيد على ثوابت الحد الأدنى من الإجماع الوطني: رفض الاعتراف بالعدو في ظلّ استمرار الاحتلال والعدوان، التمسّك بحقوق لبنان كاملة غير منقوصة، والدفاع عن حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم. وهذه ليست شعارات، بل عناصر أساسية في تعريف الدولة لنفسها، وفي تحديد موقعها في الصراع.
لا يمكن للبنان، تحت وطأة العدوان، أن يفاوض من موقع الضعف، ولا أن يفرّط بحقوقه تحت أي ذريعة. وما صدر عن رئيسي الجمهورية والحكومة يشكّل خرقاً واضحاً لخطاب القسم وللبيان الوزاري، وانحرافاً عن الإرادة الوطنية، وتفريطاً لا يمكن القبول به.

مقالة

حربنا لا «حروب الآخرين»

محمود محسن

على امتداد سنوات طويلة، لم يكن تعبير «حروب الآخرين» مجرّد عبارة عابرة في القاموس السياسي اللبناني، بل تحوّل إلى أداة تفسيرية تُستدعى كلما اشتد الالتباس، وكأنه مفتاح جاهز لتبسيط تعقيدات صراع يتجاوز في جذوره حدود التوصيفات السطحية. ومع مرور الزمن، لم يعد هذا التعبير توصيفاً، بل أصبح موقفاً سياسياً كاملاً، يُعاد من خلاله ترتيب الوقائع، لا على أساس ما حدث فعلاً، بل وفق ما يُراد له أن يُفهم.
فبموجب هذا المنطق، لم يعد العدوان الإسرائيلي على لبنان - بأرضه وثرواته وسيادته - حقيقة قائمة بذاتها، بل تحوّل إلى نتيجة «مُستدعاة»، كأن لبنان لم يكن هدفاً، بل ساحةً أُسيء استخدامها. وهكذا، تُنقل بوصلة المسؤولية من الفاعل إلى «الظرف»، ومن المعتدي إلى «البيئة»، في عملية لا تخلو من إعادة كتابة صامتة للتاريخ.
غير أنّ هذا الخطاب لم ينشأ في فراغ، بل توازى مع تيار سياسي داخل لبنان رأى، في مراحل معيّنة، في إسرائيل أكثر من خصم، بل شريكاً محتملاً في معادلة السلطة. ومن هنا، نشأت فكرة أن التحالف مع إسرائيل، أو الانفتاح عليها، قد يشكّل مدخلاً إلى دعم دولي، يتيح إعادة تشكيل موازين القوى الداخلية. ولم تبقَ هذه الفكرة في حيّز التنظير، بل تحوّلت إلى تجربة سياسية حية، وإن كانت قصيرة العمر، إلا أن آثارها ما زالت تتردد في الذاكرة اللبنانية.
اليوم، يعود هذا الخطاب بثوب جديد، لكن بروح قديمة. تعود عبارة «حروب الآخرين» لتُستخدم، لا بوصفها توصيفاً، بل كأداة تبرير غير مباشرة، تُقدَّم من خلالها المواجهات الأخيرة، بما فيها حرب الأيام الـ 66 وعمليات المقاومة، وكأنّها مجرّد «استفزازات» أطلقت شرارة رد الفعل الإسرائيلي. وهنا، يبلغ التوصيف حدّ قلب المعادلة: فبدلاً من أن يكون العدوان سبباً يصبح نتيجة، وبدلاً من أن يكون الاحتلال فعلاً، يصبح ردّ فعل.
وهكذا، تُبرّأ إسرائيل، لا ببيان رسمي، بل بمنطق مُضمَر. ليست هي التي تمارس القتلَ المنهجي بحق المدنيين، ولا هي التي تفرض الاحتلال وتوسع المستوطنات، ولا هي التي تنتهك سيادة لبنان في بره وبحره وسمائه، ولا هي التي تستنزف ثرواته وتدفع مجتمعه إلى حافة الانهيار. بل تُصوَّر، في هذا الخطاب، كقوةٍ «تدافع» عن نفسها، وكان الضحيةُ هي من تستدعي جلادها.
هذا المنطق لا يقف عند حدود التفسير، بل يتجاوزها إلى إعادة تعريف الداخل اللبناني نفسه. فحين يُقال «حروب الآخرين»، لا يُقصد فقط الخارج، بل يُعاد رسم الداخل، حيث يصبح بعض اللبنانيين «آخرين» في وطنهم، وتُختزل معاناتهم إلى هامشٍ في رواية لا تعترف بهم إلا بوصفهم عبئاً أو خطراً.
وهنا، تتكشف خطورة الخطاب: إذ تتحول الدولة، في ظله، إلى كيان يفقد حساسيته تجاه آلام جزءٍ من شعبه، ويتعامل مع الاعتداءات التي تطالهم كما لو أنها تقع خارج حدوده. لا غضب يوازي الجريمة، ولا مسؤولية توازي الدم، بل بياناتٌ باردة تُقال وكأنها تُخاطب عالماً آخر.
في المقابل، تتبلور لدى بيئة المقاومة، ولدى قطاع واسع من اللبنانيين، قناعة راسخة بأنّ الدفاع عن لبنان، أرضاً وسيادةً وإنساناً، ليس خياراً سياسياً، بل واجبٌ وجودي. وأنّ ما يُسمّى «دعماً خارجياً» لا يمكن اختزاله في معادلات المصالح الضيقة، بل هو، في جوهره، تعبير عن صراعٍ أوسع بين منطق الهيمنة ومنطق المقاومة.
لكن، وهنا بيت القصيد، لا بدّ من التوقّف عند ما هو أخطر من التحليل: التحذير. إنّه تحذير. ليس توصيفاً، ولا مجرّد قراءة، بل تحذيرٌ صريح، مباشر، لا يحتمل التأويل. تحذيرٌ لكلّ من يظنّ أنّ الطريق إلى تثبيت موقعه في لبنان يمرّ عبر بوابة إسرائيل. فكيانٌ يقوم على إنكار الشرعية، لا يمكن أن يمنحها. وقوةٌ تُعرِّف نفسها بالفعل العدواني، لا يمكن أن تكون مصدراً لأمن أو استقرار.
تحذيرٌ لكلّ من يعتقد أنّ نزع صفة الانتماء، عن الطائفة الشيعية، أو عن بيئة المقاومة، أو عن القوى الوطنية، يمكن أن يشكّل مدخلاً لبناء توازن داخلي. فهذا المسار، إن استمر، لن يقود إلا إلى تفكيك ما تبقّى من معنى الدولة، وإلى دفع لبنان نحو فتنةٍ لا تُحمد عقباها - فتنةٍ طائفية، أمنية، وربما عسكرية.
تحذيرٌ من أن الاستمرار في توصيف الدفاع عن لبنان بأنّه «حروب الآخرين» ليس مجرّد خطأ سياسي، بل خطيئةٌ وطنية، لأنّه يُحوّل جزءاً من اللبنانيين إلى «غرباء» في وطنهم، ويُسقط عنهم حقهم في الحماية والاعتراف.
تحذيرٌ من أنّ هذا الخطاب، إذا ترسّخ، لن يضعف المقاومة فحسب، بل سيُضعف الدولة نفسها، ويقوّض مشروعيتها في أعين من يُفترض أنّها تمثّلهم.
تحذيرٌ من أنّ تجاهل هذه الحقائق، أو القفز فوقها، لن يؤدّي إلى الاستقرار، بل إلى انفجارٍ مؤجّل، تتراكم أسبابه بصمتٍ حتى يحين أوانه.
وفي المقابل، فإنّ الطريق الآخر - الوحيد القابل للحياة - هو الاعتراف بأنّ لبنان لا يُبنى بإقصاء بعضه، ولا بتغريب جزءٍ منه، بل بتوحيد قواه في مواجهة العدوان، وبإعادة تعريف الوطنية بوصفها شراكةً كاملة لا تقبل التجزئة.
المقاومة في لبنان ليست طارئة، ولا وافدة، ولا قابلة لأن تُختزل في توصيفاتٍ جاهزة. هي امتدادٌ لتاريخٍ طويل من الدفاع عن الأرض والكرامة، تاريخٌ سابق على كلّ المحاور، وأعمق من كلّ الاصطفافات.
ومن هنا، فإنّ السؤال الحقيقي لم يعد: «هل هذه حروب الآخرين؟». بل: من الذي يحاول أن يجعل من أبناء الوطن غرباء، في وطنهم؟
هنا، تكمن الإجابة... وهنا، يبدأ الخطر.

الحرب الكونية ضد المقاومة

الكهرباء نحو تقنين قاس

قالت مصادر مطّلعة في مؤسّسة كهرباء لبنان، إن هناك توجّهاً جديداً على مستوى الإنتاج والتغذية بالكهرباء فرضته الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران، وما لحقها من اضطرابات في أسعار مشتقات النفط عالمياً. ويقوم

تدرس مؤسّسة كهرباء لبنان تعديل تعرفة الكيلوواط ساعة إلى مستويات تتجاوز 26 سنتاً

هذا التوجّه على أمرين؛ الأول، فرض تقنين إضافي في إنتاج الكهرباء لتخفيف مصروف الوقود وإطالة أمد المخزون الموجود في خزانات المؤسّسة لأقصى مدّة ممكنة، إذ ستقوم المؤسسة في الأيام المقبلة، وفي حال استمرار الحرب، إلى إخراج المجموعات الحرارية العاملة من الخدمة، وتخفيف الإنتاج إلى ما دون 450 ميغاواط التي تنتجها معامل الكهرباء اليوم، ما يعني حكماً انخفاض ساعات التغذية بالكهرباء لأقل من 4 ساعات يومياً.

الثاني، إعادة دراسة التعرفة الحالية للكيلوواط ساعة المُعتمدة منذ 2022، والتي تقوم على احتساب سعر الشطر الأول، أول 100 كيلوواط ساعة على أساس 10 سنتات، و26 سنتاً لكلّ استهلاك إضافي. لكنّ المستغرب في هذا التوجّه أن خطّة الطوارئ التي وُضعت أيام وزير الطاقة السابق وليد فياض، والتي على أساسها أقرّت التعرفة الجديدة، أخذت في الاعتبار تقلّبات أسعار النفط العالمية، وخلصت إلى أنّ المؤسسة قادرة على تحقيق الأرباح طالما سعر برميل النفط العالمي أقلّ من 110 دولارات، وهو الحال حتى الآن.

وبحسب المصادر، فإن المدير العام لمؤسّسة الكهرباء، كمال حايك، زار أخيراً رئيس الجمهورية جوزيف عون وأبلغه بهذا التوجّه الذي يشير إلى معاناة مؤسّسة الكهرباء من انعدام الجباية من مناطق واسعة تتعرّض اليوم للاعتداءات في الضاحية الجنوبية وأجزاء كبيرة من محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية، ما يؤدّي إلى زعزعة الاستقرار المالي للمؤسسة ودورة السيولة. وفي هذا السياق، لفتت المصادر إلى أنّ النزوح لم يؤدِّ إلى انخفاض استهلاك الطاقة الكهربائية، بل إلى إعادة توزيع الاستهلاك، وتركّزه في ما بات يُعرف بـ«المناطق الآمنة»، حيث يتواجد النازحون بكثافة، وهو ما يؤدّي أيضاً إلى ظهور أعطال لم تكن في الحسبان بسبب وضع شبكة التوزيع المترهّلة والمهترئة والمتروكة من دون استثمار في الفترة الماضية.

وكان لافتاً بحسب المصادر، أن وزير الطاقة جو الصدّي «مش على السمع»، إذ يعرب عدد من المعنيين بهذا الملفّ، أن الاتصال به لا ينجح من المرّة الأولى ولا حتى العاشرة، كما أنه لا يمارس أي تنسيق فعّال يتعلق بشبكة الإنتاج والتوزيع، ما يزيد تعقيد الأزمة وينبئ بانهيار قريب للشبكة. وربما لهذا السبب اضطر حايك أن يزور رئيس الجمهورية لشرح الوضع. تقول المصادر إن هذه الزيارة كانت تحمل أهدافاً أبعد أيضاً بسبب سوداوية المشهد التي تقبل عليه المؤسسة، لذا كان لا بد لحايك أن يرفع المسؤولية عن نفسه وعن المؤسّسة.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

«إسكوا»: لبنان سيتكبّد مليار دولار إضافية

زينب بزي

يكشف موجز «الصراع وتداعياته: تصاعد حدّة الأزمة في المنطقة العربية – تحليل قائم على السيناريوات» الصادر عن «إسكوا»، أنّ لبنان يقف في موقع هشّ بين دول المنطقة، ليس فقط لجهة حجم الأثر، بل لجهة شدّته النسبية على الاقتصاد الكلي والمالية العامة. فالاقتصاد اللبناني مُنهك أصلاً بعد انكماش تراكمي يقارب 40% منذ عام 2019، ما يعني أنّ أي صدمة خارجية، سواء كانت في الطاقة أو التجارة أو التدفّقات المالية، ستنتقل مباشرة إلى عمق الاقتصاد وستُترجم سريعاً في مؤشّرات التضخّم والعجز وتراجع النشاط الاقتصادي.

يُعدّ قطاع الطاقة إحدى أبرز قنوات انتقال الصدمة، وفق ما يبيّنه موجز «إسكوا». بحسب التقرير، يعتمد اقتصاد لبنان بالكامل على استيراد الوقود، لذا يتأثر مباشرة بأي ارتفاع في أسعار النفط الناتج من التصعيد الإقليمي. وقدّرت «إسكوا» الكلفة الإضافية السنوية لهذه الصدمة مع بلوغ سعر برميل النفط 100 دولار، بأنها تبلغ 18% من الموازنة العامة مقارنة مع 5% في مصر وتونس. الكلفة الإجمالية لهذه الدول الثلاث تبلغ 6,8 مليارات دولار، ما يعني أن حصّة لبنان منها تبلغ 1 مليار دولار. دلالة هذه الأرقام لا تكمن في قيمتها المُطلقة فحسب، بل في ثقلها النسبي، إذ إن موازنة لبنان تبلغ 6 مليارات دولار في عام 2026، ما يعني أنه سيتكبّد أعباء إضافية بسبب صدمة النفط تستنزف جزءاً مهماً من قدرة الدولة على الإنفاق ومن القوّة الشرائية للمقيمين المُنهكين بعد انهيار نقدي وأحداث كبيرة من بينها الحروب.

ولا تتوقف قنوات انتقال الصدمة عند قطاع الطاقة، بل تمتد بشكل مباشر إلى التجارة وسلاسل الإمداد، إذ تكشف «إسكوا» أنّ التصعيد أدّى إلى تعطّل شبه كامل في أحد أهم شرايين التجارة العالمية. فقد تراجعت حركة الشحن عبر مضيق هرمز بنسبة تصل إلى 97%، فيما انخفضت تدفّقات التجارة عبره بنحو 98% وهو ما يعادل تعطّل تجارة بقيمة تُقدّر بنحو 2,4 مليار دولار يومياً. بالنسبة إلى لبنان، لا تُعد هذه الأرقام مجرد مؤشّرات إقليمية، بل تنعكس مباشرة على الداخل حيث الاقتصاد يعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد، ويتأثر فوراً بأي خلل في حركة الشحن أو ارتفاع في كلفة النقل والتأمين. وهذا يعني عملياً ارتفاعاً سريعاً في أسعار السلع الأساسية، من الغذاء إلى المواد الاستهلاكية، في ظل غياب أي بدائل إنتاجية محلية. وهذا ما يُترجم على أرض الواقع اليوم.

ولا يقتصر التأثير على التجارة البحرية، بل يمتدّ إلى النقل الجوي أيضاً، إذ تشير الدراسة إلى إلغاء 18,441 رحلة جوية في تسعة مطارات رئيسية في المنطقة، بينها مطار بيروت، خلال فترة قصيرة. وفي لبنان تحديداً، تراجعت حركة الطيران عبر مطار بيروت بنسبة 65%، من نحو 68 رحلة يومياً إلى 22 رحلة فقط بحلول 13 آذار، وفي ظل إلغاء 464 رحلة خلال 13 يوماً، ما يعكس حجم الانكماش السريع في حركة السفر والتجارة والخدمات المرتبطة بها.

كما يلفت الموجز إلى أنّ الحرب التي اندلعت في تشرين الأول 2023 وامتدّت إلى لبنان في الفصل الأخير من عام 2024، سبّبت خسائر إجمالية قُدّرت بنحو 14 مليار دولار، منها 6,8 مليارات دولار أضرار مادية مباشرة و7,2 مليارات دولار خسائر اقتصادية، إلى جانب انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7,1%، مرجّحاً أنّ الخسائر الاقتصادية بعد الحرب الحالية ستتفاقم، خصوصاً أنّ التصعيد الحالي يأتي في ظل اقتصاد لبناني أكثر هشاشة مقارنة بالفترة السابقة.

150 مليار دولار خسائر الخليج

تشير تقديرات «إسكوا» إلى أنّ الخسائر في المنطقة العربية بلغت نحو 63 مليار دولار خلال أسبوعين، مع توقّعات بارتفاعها إلى نحو 146 مليار دولار خلال شهر واحد في حال استمرار التصعيد. وعلى مستوى التجارة، أدّى تعطّل الشحن إلى خسائر تُقدّر بنحو 2,4 مليار دولار يومياً، ما يرفع الخسائر التجارية إلى نحو 60 مليار دولار خلال شهر. كذلك تُقدّر أن تصل خسائر قطاع الطيران إلى 3,6 مليارات دولار، فيما تكبّدت الأسواق المالية الخليجية خسائر تُقدّر بنحو 157,5 مليار دولار بحلول مطلع الشهر الحالي.

(هيثم الموسوي)

شملت توزيع المساعدات والأمن الغذائي ومراكز الإيواء
ملاحظات أممية على استجابة الحكومة للنزوح

ندى أيوب

مع كل انتقاد لإدارة ملف النزوح، تنتفض وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيّد ومستشاروها، ومعهم رئيس الحكومة نواف سلام، ويتجنّد إعلاميون ووسائل إعلام مكتوبة وإلكترونية لاتهام المنتقدين بالانطلاق من خلفيات سياسية. غير أن هذه الانتقادات نفسها سمعتها السيّد، مباشرةً، من مسؤولين أمميين رفيعين من العاملين في مجال الإغاثة في لبنان، في اجتماع عُقد في 18 آذار الجاري، لمراجعة عمليات الاستجابة الإنسانية، وتحديد أولويات التدخل، ومعالجة الصعوبات.

في اللقاء الذي جمع السيّد مع المنسق الخاص للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية عمران ريزا، بحضور ممثلي الأمم المتحدة على مستوى المديرين، وجّه ريزا ملاحظات تتعلق بغياب آلية واضحة لتتبّع وتوزيع المساعدات العينية التي تتلقاها الوزارة، منبهاً إلى أن ذلك يضرب مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة. لذا، جرى اقتراح اعتماد نظام اسمه «Financial Tracking System»، المتوفر والمُتاح للاستخدام.

ويذكر، في هذا الإطار، تعمد السيّد عدم الإعلان عن المساعدات التي تتلقاها من وكالات الأمم المتحدة، والمساعدات الدولية، إذ يغيب ذكرها عن التقرير اليومي الصادر عن وحدة إدارة مخاطر الكوارث، وعن التقارير الصحافية للسيد، علماً أن إخفاء تلك المعلومات يشكل أيضاً ضرباً للشفافية، ويعطّل إمكانية المقارنة بين الاحتياجات والاستجابة لها، وكذلك إمكانية المساءلة والمحاسبة، في حين أن اللبنانيين معنيون ومن حقهم معرفة حجم المساعدات التي تقدّم على اسمهم.

بالنسبة إلى الإيواء، عبّر ريزا عن رأيه بـ«ضرورة التوقّف عن اعتماد المدارس كمراكز أساسية للإيواء، والانتقال إلى حلول بديلة مثل المركز قيد الإنشاء في منطقة الكرنتينا الذي يتّسع لـ1200 شخص»، مقترحاً إنشاء مراكز مشابهة خارج بيروت. ويشار، في هذا الصدد، إلى أن كلام ريزا يؤكد أن وجهة الاستخدام الأساسية لمركز الكرنتينا كانت الإيواء، خلافاً لادعاء رئاسة الحكومة ووحدة إدارة مخاطر الكوارث - بعد الضجة التي أُثيرت - أنها غير محددة. وهي ما عاد وحددها رئيس الحكومة أمس بـ«تجميع المساعدات والهبات المرسلة إلى لبنان».

وفي وقتٍ تخطى فيه عدد النازحين المليون، وعدم تجاوز عدد الموجودين في مراكز الإيواء، منهم 140 ألف نازح فقط (14%)، علمت «الأخبار» أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية لا تزال في طور تحضير

السيّد تخدم النازحين أم الجمعيات؟

طلبت حنين السيّد من ممثلي الأمم المتحدة في اجتماعها معهم، عدم حصر التعامل مع الجمعيات والمنظمات الشريكة لهم في لبنان، بل توسيع مروحة التعامل لتضم جمعيات جديدة، نظراً للحاجة الكبيرة. والمفيد الإشارة إليه، أن أي جمعية تسجّل رسمياً ضمن قائمة الجمعيات العاملة في خطة الاستجابة الأممية للبنان، يصبح بإمكانها أن تقدّم مشاريع والحصول على تمويل حتى بعد انتهاء الحرب. والمعروف أيضاً، أن هناك عدداً كبيراً من الجمعيات التي تنشأ في مدة الأزمات، كما حصل إبان انفجار مرفأ بيروت. والسؤال البديهي، إن كانت السيّد تقيّد استجابة الجمعيات للنزوح، فما هي دواعي اقتراحها؟ ومن هي الجمعيات المرشحة للاستفادة من اقتراحها؟

استمارة لمسح احتياجات أكثر من 85% من النازحين الموجودين خارج المراكز، الذين لم تقدّم إليهم الدولة شيئاً بعد، رغم مرور 22 يوماً على الحرب. فالسيّد تتصرف وكأن لبنان لم يختبر الحرب يوماً، وكأنّه من غير المعروف ما هي احتياجات العائلات النازحة، أقلّه في الشهر الأول من النزوح، علماً أنّ هناك مسلتزمات متعارف عليها عالمياً في حالات كهذه، ولا تحتاج مسحاً. إلا إذا كان الهدف التأخر في تقديم المساعدات، والتذرع بحجج واهية. وهذه ليست نظرية مؤامرة، إذ إنّ السيّد، وضعت آلية معقدة لتقديم المساعدات لمن هم داخل مراكز الإيواء، من شأنها تأخير عمليات المساعدة بدلاً من تسهيلها، بذريعة «التنظيم»، علماً أن التنظيم هدفه تسهيل العمل، لا عرقلته! وفي هذه الآلية، يُمنع على أي جمعية محلية أو غير محلية، تقديم أي شيء إلى مراكز الإيواء، وتفرض عليها أخذ موافقة مسبقة من الوزارة، ومن ثم تحويلها إلى شخص معني من قبلها في المنطقة التي ترى أن المساعدة يجب أن تقدّم فيها، وبعدها إلى المحافظ، وأخيراً تسلم المساعدات إلى مدير المدرسة وليس إلى النازحين مباشرةً. وكل عملية تقديم مساعدات تحتاج إلى المرور بكل تلك المراحل التي تأخذ وقتاً، فيما الحاجات تتفاقم، والعديد من المراكز أوضاعها مزرية.

على صعيد آخر، تم التطرّق في الاجتماع إلى مسألة الأمن الغذائي، من باب مناقشة ما حصل في البقاع بعد توزيع طعام فاسد أدى إلى تسجيل حالات تسمم في صفوف النازحين. حينها دعت السيّد إلى توخي الحذر في نقل المعلومات، ملمحةً إلى أنّ الخبر غير دقيق. إلا أنها في الاجتماع، أكّدت بلسانها أن الطعام كان فاسداً، وأن وزارة الصحة أقفلت المطبخ المسؤول بعدما تبيّن أنه يفتقد إلى شروط السلامة العامة. وفيما لفت ريزا إلى أنّ «بعض النازحين يبدون رغبتهم في المشاركة في تحضير الطعام داخل مراكز الإيواء»، اعتبرت السيّد أنّ «الطهي داخل الصفوف غير مقبول».

التعليم للنازحين من قرى المواجهة متعذر

فاتن الحاج

في مراكز النزوح، حيث تعيش العائلات داخل مساحات ضيّقة، وتنحصر الأولويات بضرورات البقاء، على قيد الحياة، يغدو التعليم لكثير من النازحين من قرى الحافة الأمامية والمناطق المحاذية لها، ترفاً ليس إلّا.

«كيف بدك أستاذ أو تلميذ يفكر بالتعليم وبعدو عم ينتقل من مطرح لطرح ومش عارف وين رح ينام؟»، يسأل مدير إحدى المدارس الرسمية، بالنيابة عن كثير من الأهالي والتلامذة والأساتذة، من ميس الجبل إلى مجدل سلم، مروراً بشقرا وبنت جبيل وعيترون والطيبة، يتكرّر المشهد نفسه: نزوح على وقع الإنذارات والقصف الواسع، واستجابة ضعيفة نتيجة تلكّؤ المسؤولين في التخطيط والتحضير المُسبق لها. «خرجنا بالثياب التي علينا»، يقول المدير نفسه، مشيراً إلى أن كثيرين غادروا من دون مستندات أو أدوات تعليمية، ولا تزال عائلات كثيرة بلا مأوى ثابت، أو تعيش في منازل مكتظّة تضم أحياناً أكثر من عشرين شخصاً.

في مثل هذه الظروف، يصبح الحديث عن انتظام العملية التعليمية بلا معنى، إذ لم تُؤمّن الحاجات الأساسية من مأوى وغذاء واستقرار نفسي بعد، ما يجعل أيّ مقاربة تربوية تقليدية غير قادرة على استيعاب هذا الواقع الاستثنائي.

ورغم ذلك، تتجه وزارة التربية نحو استكمال العام الدراسي وإجراء الامتحانات الرسمية، علماً أنها لم تحسم تصوّرها لذلك بعد. وهي خطوة لا يعارضها التربويون من حيث المبدأ، بقدر ما يدعون إلى مقاربة تراعي خصوصية هذه المناطق. «نحن لسنا ضد الامتحانات، بل مع إجرائها، لكن ليس بأي ثمن»، يوضح مدير إحدى الثانويات، مشيراً إلى أن «وضع تلامذة القرى الأمامية يختلف كلياً، ليس فقط عن باقي لبنان، بل حتى عن مناطق جنوبية أقلّ تضرراً». أحد المدرسين من القرى الأمامية يصف التعليم أونلاين بالاكذوبة، فجميع الدروس ستعاد بعد انتهاء الحرب، والقضية ليست مجرد 20 جيغابايت انترنت لمنصة تعليمية، سائلاً: «أين الكهرباء؟ وكيف يمكن معلمات موجودات في مراكز نزوح تضم 10 أشخاص بالغرفة، أن يعطين درساً عن بعد ومتى يدرسن أطفالهن؟ وعلى أي هاتف؟ ثم ماذا قدمت الوزارة لاستاذ اضطر لاستئجار شقة بـ2000 دولار مكرهاً، أي ما يعادل راتب شهرين، ليستمر ويضحي؟ أما الطلاب، فهم يعيشون في غرف أو شقق مكتظة، ومن دون كهرباء، ورسوم الاشتراك قد تصل إلى أكثر من راتب معلم في الشهر. ويستغرب الإصرار على انطلاقة التعليم وكأن أحداً في مكان ما يريد أن يظهر لبنان غير متأثر بالحرب التي تدور في «لبنان آخر»، ويظهر أنه غير معني بهذه الحرب، بينما «تعودنا في كل حرب أن يكون هناك تجار أزمات وتجار شقق وتجار اعاشات والاستاذ آلة مجردة من الاحاسيس تنفذ فقط ما يملى عليها، والتلميذ مجرد رقم احصائي، في حين أن من يجني ارباح الصفقة موجود في غرف مكيفة ولا يعنيه ما يجري في الخارج».

هذه الشهادات تكشف فجوة كبيرة بين الواقع الميداني والقرار التربوي المركزي. فـ«نحن في مكان، والسلطة في مكان آخر»، يقول المدير نفسه، في إشارة إلى غياب إجراءات استثنائية تتناسب مع حجم الأزمة، واعتماد مقاربة «لا تأخذ في الاعتبار الفوارق الكبيرة بين مناطقنا وسائر المناطق».

ويؤكد الأساتذة أن الوضع الراهن أصعب من مرحلة ما بعد عدوان أيلول 2024، حين احتاجت المدارس إلى نحو عشرين يوماً لاستعادة انتظامها، بعد انتهاء الحرب وعودة الأهالي إلى قراهم. أمّا اليوم، فتبدو التحدّيات مضاعفة، مع دمار المنازل والأضرار الواسعة في البنى التحتية وانقطاع الكهرباء، والخدمات الأساسية، ما يجعل الحديث عن عودة سريعة إلى التعليم غير واقعي.

حركة الطيران تراجعت عبر مطار بيروت بنسبة 65%

الحرب الكونية ضد المقاومة

دفع دولي متزايد نحو وقف الحرب

إيران تتجاهل «كوميديا» ترامب

خليفة لاريجاني ضابط سابق في «الحرس» (مت الويب)

ظلّ مشهد الحرب، في اليوم السادس والعشرين لها، على حاله من اعتداءات إسرائيلية - أميركية على إيران، وردود من الأخيرة على إسرائيل والمصالح الأميركية في الخليج، باستثناء استمرار واشنطن في الإحجام عن تنفيذ تهديدها بضرب منشآت الطاقة الإيرانية. وترافق ذلك مع دعوات عالمية متزايدة موجّهة إلى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لإنهاء الحرب، يقابلها تحريض إسرائيلي للأخير على المضيّ فيها.

على أن اللافت، في طيّات ذلك المشهد، هو ما باتت تواجهه الولايات المتحدة وإسرائيل من مشاكل عملية إضافية، مع تأكيد تقرير لـ«البنتاغون» أن ما جرى على متن حاملة الطائرات «جيرالد فورد» هو أكبر من حريق في غرفة غسيل ملابس، ومن شأنه أن يجعلها في خطر في حال تعرّضها إلى نيران معادية، الأمر الذي يخرجها عملياً من الخدمة. ويضاف إلى ما تقدّم، تزايد الإصابات التي تحقّقها الصواريخ الإيرانية في إسرائيل، وسط تحقيقات متزايدة في فشل منظومات الاعتراضات، ومخاوف متعاظمة حول مخزون الصواريخ الاعتراضية.

وبالعودة إلى المسار السياسي، وإذ تجاهلت إيران تماماً أيّ حديث عن المفاوضات، أصرّ ترامب على أن الإيرانيين «يريدون بشدة التوصل إلى اتفاق معنا ويسعون إلى إبرام صفقة بأيّ ثمن». وأشار، في تصريحات صحافية، إلى أن الإيرانيين استهدفوا حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» بنحو 100 صاروخ ثمّ اعتراضها جميعاً، مدّعياً أن مخزون إيران من الصواريخ «تقلّص إلى حد كبير للغاية» في أعقاب المواجهات الأخيرة. وجدّد القول إن الإدارة الأميركية «في مفاوضات حالياً بشأن إيران»، وإن الفريق المفوّض من جانبه يضمّ كلاً من ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، إلى جانب وزير الخارجية، ماركو روبيو.

طهران تعيّن محمد باقر ذو القدر خلفاً للاريجاني

وفي المقابل، لم يأتِ وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أمس، على أي ذكر للمفاوضات، وأكد في اتصال هاتفي مع نظيره الماليزي، عزم بلاده «على الدفاع الحازم عن سيادتها وسلامة أراضيها»، مجدداً «التزام إيران باستمرار العلاقات الودّية والمبنية على حسن الجوار مع جميع دول المنطقة. إلا أن استخدام أميركا والكيان الصهيوني للقواعد والإمكانيات العسكرية واللوجيستية الموجودة في أراضي دول المنطقة للعدوان على إيران، لم يبقِ أمامها خياراً سوى اللجوء إلى إجراءات دفاعية في إطار الحق الذاتي للدفاع المشروع». وطالب تلك الدول بمنع الولايات المتحدة وإسرائيل من الاستمرار في استغلال أراضيها وأجوائها وإمكاناتها «للعدوان الوحشي على دولة إسلامية جارة».

وفي الوقت نفسه، وفي إطار ملء الشواغر الناجمة عن الاغتيالات الأميركية - الإسرائيلية، أعلن مساعد شؤون الإعلام في مكتب الرئيس الإيراني، تعيين محمد باقر ذو القدر أميناً لـ«المجلس الأعلى للأمن القومي»، خلفاً للراحل علي لاريجاني، وذلك بعد موافقة المرشد، سابق في «الحرس الثوري»، وسبق أن شغل مناصب أمنية رفيعة، من بينها نائب وزير الداخلية للشؤون الأمنية في عهد الرئيس الأسبق، محمود أحمدي نجاد.

أما على المستوى الدولي، فانهالت عروض الوساطة من كلّ مكان، عاكسةً المزيد من الضيق العالمي من الحرب، التي وصفها الرئيس الألماني، فرانك فالتر شتاينماير، بأنها «خطأ سياسي كارثي ومخالفة للقانون الدولي، وغير ضرورية وكان يمكن تجنّبها». وفي السياق نفسه، أبدى رئيس الوزراء الباكستاني، شهباز شريف، استعداد بلاده لاستضافة محادثات بين الولايات المتحدة وإيران، ودعمها الجهود المبذولة حالياً لإجراء حوار ينهي الحرب. كذلك، أكد رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، في اتصال هاتفي مع ترامب، دعمه التهدئة واستعادة السلام في أقرب وقت ممكن.

ومن جهتها، جدّدت موسكو عرضها الوساطة بين واشنطن وطهران. وفيما أكد الكرملين، في بيان، أن «روسيا ستعتبر أي امتداد للحرب الإيرانية إلى بحر قزوين أمراً سلبياً للغاية»، أبدى وزير الخارجية، سيرغي لافروف، استعداد بلاده للانضمام إلى جهود الوساطة، معتبراً أن العمليات الأميركية والإسرائيلية لا تهدّد الشرق الأوسط فحسب، بل حركة التجارة وأسواق الطاقة في العالم.

أما الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، فشدّد على أنه «لا ينبغي السماح لموقف إسرائيل المتصلّب والاستعلائي والراديكالي بأن يقوّض سبل الحل الدبلوماسي»، وذلك في إشارة إلى التحريض الإسرائيلي على المفاوضات المحتملة. وأشار إلى أن «الحرب تتسبّب في تداعيات اقتصادية خطيرة ونؤيد الدعوات إلى إيقافها فوراً»، مضيفاً أنها «تترك آثاراً عميقة في النفوس بعد استهداف دول الخليج مما يتسبّب في زرع بذور الفتنة في المنطقة».

وفي المقابل، فإن إسرائيل التي تعتبر دخول الولايات المتحدة حرباً مع إيران بالنيابة عنها فرصة لا تعوّض، تريد استثمارها حتى النهاية، ليست معنيّة بأي مفاوضات أميركية - إيرانية؛ ولذلك، فهي واصلت التحريض على الاستمرار في الحرب. وفي هذا السياق، نقل موقع «واينت» عن مسؤولين إسرائيليين أن «إيران لن تقبل بشروط الاستسلام التي طرحها ترامب»، وأن تل أبيب تُراقب المحادثات عن كثب، وسط مخاوف من أن يقدّم ترامب تنازلات تحت الضغط. وأوضح هؤلاء المسؤولون أن «مقترحاً أميركياً قدّم إلى إيران يتضمّن مطالب واسعة، من مثل فرض قيود على برنامجها النووي وبرنامج الصواريخ البالستية، وإزالة اليورانيوم المخصّب، ووقف دعم الجماعات الحليفة لها في المنطقة».

(الأخبار)

إسرائيل متشائمة بالمفاوضات: مطالب ترامب «تعجيزية»

فيما يُكثّف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حديثه عن مفاوضات واتفاقات محتملة مع إيران، يُبدي المراقبون حذراً شديداً وتشكيكاً متزايداً في قدرة الولايات المتحدة على إبرام اتفاق يضمن لها ولإسرائيل تحقيق مكاسب استراتيجية. وفي المقابل، ورغم ما تبديه تل أبيب من قلق إزاء احتمال تسريع الأميركيين للمفاوضات واختصار زمن الحرب، إلا أنها تبدو مطمئنة، حتى الآن، إلى الشروط التي وضعتها واشنطن لإنهاء القتال.

وفي هذا الإطار، ذكرت «قناة كان» العبرية أن أوساطاً في إسرائيل ودول الخليج تشكك في إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران. كذلك، أشارت «القناة 13» إلى أن «إسرائيل تُقدّر جدّية ترامب في محاولة التوصل إلى اتفاق، لكنها ترى أن احتمال نجاح الصفقة قريباً منخفض، فيما تبذل هي جهوداً للتأثير على مضمونها». ونقلت وكالة «رويترز»، بدورها، عن مسؤولين إسرائيليين كبار قولهم إن «ترامب مصمّم على التوصل إلى اتفاق، إلا أنه من غير المرجّح أن توافق إيران على المطالب الأميركية».

وفي ما يتّصل بتلك المطالب، أفادت «القناة 15» بأن مصادر إسرائيلية تعتبر خطة النقاط الـ15 التي طرحها ترامب «جيدة»، فيما نشرت «القناة 12» وثيقة تتضمن أبرز هذه النقاط، ومن بينها: تعهّد إيران «بعدم السعي أبداً» إلى امتلاك سلاح نووي، تسليم اليورانيوم المخصب إلى «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، منح الأخيرة وصولاً كاملاً إلى المعلومات، تفكيك القدرات النووية الحالية، منع تخصيب اليورانيوم على الأراضي الإيرانية، التخلّي عن نهج دعم «الوكلاء» وتسليحهم، الإبقاء على مضيق هرمز مفتوحاً، وقصر استخدام الصواريخ البالستية على الدفاع.

وفي السياق نفسه، نقلت «القناة 12» عن ثلاثة مصادر أن «الولايات المتحدة تدرس إعلان وقف إطلاق نار مع إيران لمدة شهر، بهدف التفاوض». لكن صحيفة «يسرائيل هيوم» نبّهت إلى أنه فيما يتحدّث ترامب عن اتفاق محتمل مع إيران، يخطط «البنتاغون» لحملة عسكرية برية قد تغيّر وجه المعركة، مشيرةً إلى أن مقرّ الفرقة 82 المحمولة جواً تلقّى أمراً بالتوجّه إلى الشرق الأوسط، مع آلاف الجنود، في إطار إرسال لواء مشاة إلى المنطقة.

وفي خضمّ هذه التطورات، عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مساء أمس، جلسة نقاش أمني في مقرّ وزارة الأمن في «الكرياه»، في حين نقلت إذاعة «إن بي آر» عن مسؤولين عسكريين إسرائيليين قولهم إن «الجيش سيحتاج إلى أسابيع إضافية من القتال لاستكمال أهدافه في إيران». وإذ تحدّث المسؤولون عن «تقليص الجدول الزمني في ظل سعي الولايات المتحدة إلى إنهاء الحرب»، فقد أشاروا إلى أن «قدرات وصناعات عسكرية إيرانية لا تزال قائمة»، مقرّين بتحقيق «إنجاز تكتيكي واستراتيجي» من دون بلوغ «نصر استراتيجي».

أشارت «ذا إيكونوميست» إلى أن نقص صواريخ الدفاع الجوي في إسرائيل ودول الخليج قد يحدّد مسار الحرب ونتيجتها

وجاء ذلك في وقت استمرّت فيه الضربات الصاروخية الإيرانية، مع تحقيقها نجاحات متزايدة. إذ أفادت «القناة 12» العبرية بأن أحد الصواريخ الانشطارية نجح في الإفلات من منظومات الاعتراض، ما أدى إلى سقوط مقذوفات في بني براك وبتاح تكفا وسط الأراضي المحتلة، فيما سقط صاروخ آخر في الشمال. وخلال الأيام الأخيرة، تزايد الحديث عن تراجع مخزونات الصواريخ الاعتراضية لدى إسرائيل، ولا سيما في منظومتَي «حيتس» و«مقلاع داوود»، ما أتاح وصول عدد أكبر من الصواريخ الإيرانية إلى أهدافها، بما في ذلك إصابة قاعدة عسكرية استراتيجية في صفد بشكل مباشر، أمس، في حادثة قُرض حظر نشر على تفاصيلها.

وفي هذا الإطار، أشارت مجلة «ذا إيكونوميست» إلى أن «نقص صواريخ الدفاع الجوي في إسرائيل ودول الخليج قد يحدّد مسار الحرب ونتيجتها». كما كشفت مجلة «فاينانشيال تايمز»، نقلاً عن مصادر مطّلعة، أن شركة «فولكس فاغن» الألمانية تُجري محادثات مع شركة «رافائيل» الإسرائيلية، حول صفقة محتملة «لتحويل إنتاج أحد مصانع الأولى من السيارات إلى أنظمة الدفاع الصاروخي».

(الأخبار)

مصر ترى «واقعية» في الطروحات الأميركية الجديدة

القاهرة - الأخبار

تشي الاتصالات التي أجراها وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، مع عدد من الأطراف الإقليمية والدولية، بوجود تباين واضح في التصورات بشأن مسار الأزمة؛ إذ ترى بعض الأطراف إمكانية التوصل إلى تفاهمات دبلوماسية تنهي الحرب وتعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 28 شباط الماضي، فيما تتبنى أخرى توجهاً تصعيدياً ينذر بتداعيات كارثية على جميع المعنيين. وذلك وفقاً لمصادر مصرية تحدّثت إلى «الأخبار». ويأتي طرح هذه التطورات في ظل مساع تشارك فيها القاهرة، إلى جانب أنقرة، لوقف الحرب، في حين تتصدّر إسلام آباد واجهة الوساطات، وسط ترجيح التوصّل إلى هدنة مؤقتة تفسح المجال أمام جولة تفاوض جديدة.

وبحسب مسؤول في وزارة الخارجية المصرية تحدّث إلى «الأخبار»، فإن الاتصالات الجارية، ولا سيما مع الجانب الأميركي، عكست «وضوحاً متزايداً» في مسار التفاوض، لا سيما بعدما أصبحت المطالب المطروحة «أكثر واقعية في التعامل مع إيران». ويضيف المصدر أن الرهان على الضغوط الأوروبية – الخليجية قد يفضي إلى «نتيجة إيجابية»، ولا سيما في ضوء تداعيات أزمة الطاقة داخل الولايات المتحدة، وتسارع التحركات الأوروبية لاحتواء الأزمة. ويشير المسؤول إلى أنه رغم وجود أصوات خليجية تدعو إلى استمرار الحرب، فإن الكلفة المرتفعة التي تتكبّدها الولايات المتحدة، إلى جانب أزماتها الداخلية واعتراض حلفاء رئيسين لها على المضيّ في طريق التصعيد، تجعل الخيار الأخير «غير مرغوب فيه».

ومن جهة أخرى، يلفت المصدر إلى أن التحركات المصرية، التي يتعارض بعضها مع مواقف خليجية معلنة، تمثّل «أحد أسباب التوتر القائم بين القاهرة وعواصم الخليج»، مؤكداً أن العلاقات في ما بينها «لا تزال تشهد توتراً غير مسبوق»، وذلك في ظل فشل الزيارات التي أجراها الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، إلى أربع دول خليجية في احتواء الخلافات.

باكستان في قلب الوساطة
الحياد لم يعُد «خياراً سهلاً»

ريم هاني

سلّطت جملة من التسريبات الإعلامية المتتالية، خلال الأيام الماضية، الضوء على ما وُصف بـ«الدور الرئيس» الذي تؤدّيه باكستان، للتوسط بين الولايات المتحدة وإيران. وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز»، نقلاً عن مصادر مطّلعة، أن قائد الجيش الباكستاني، عاصم منير، تحدّث مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في هذا الخصوص، الأحد. ودفع ذلك بالعديد من المراقبين إلى الربط بين موافقة ترامب على تمديد مهلة استهداف البنية التحتية للطاقة في إيران و«تدميرها»، بالوساطة الباكستانية، والمقرونة بتحذيرات حلفاء الولايات المتحدة، وتحديداً دول الخليج، من مخاطر مثل تلك الخطط على أمن الطاقة في المنطقة بأكملها.

وبحسب مصادر دبلوماسية، فإن الولايات المتحدة وإيران قد تجتمعان لـ«إجراء مفاوضات في إسلام آباد في وقت مبكر من هذا الأسبوع» لمناقشة إنهاء الحرب. على أنه لم يتمّ بعد، على الصعيد الرسمي، تأكيد صحّة مثل تلك المفاوضات، أو مكانها، أو هويات المشاركين فيها، وذلك على الرغم من الأنباء التي تفيد بأن مبعوث ترامب إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، يستعدّ للسفر إلى العاصمة الباكستانية. وفيما تغيب المعطيات عن إمكانية حضور أيّ ممثّل عن الجانب الإيراني، أكّدت مصادر باكستانية لوسائل إعلام أن نائب الرئيس الأميركي، جيه دي فانس، هو المرشّح المحتمل لمنصب كبير المفاوضين عن الجانب الأميركي - في حال قُبِض للمحادثات أن تبدأ -، وليس ويتكوف أو صهر ترامب، جاريد كوشنر، الذي كان يقود المفاوضات النووية مع إيران قبل الحرب.

وفي وقت سابق، أفادت بعض التقارير بأن القيادة العسكرية والمدنية الباكستانية كانت «على اتصال مباشر» مع كبار المسؤولين الأميركيين، بمن فيهم ترامب، وأن إسلام آباد أبدت استعدادها لاستضافة محادثات، في حال «كان الطرفان مستعدّيْن لاستكشاف القنوات الدبلوماسية». على أنه طبقاً للعديد من المراقبين، بمن فيهم ولي نصر، الباحث الإيراني - الأميركي في واشنطن، فإن أيّ مبادرة دبلوماسية باكستانية من غير المرجّح أن تتمّ بـ«معزل عن السعودية». وكتب الأخير في منشور على منصة «أكس»: «لن تبادر باكستان إلا إذا حصلت على دعم وحثّ سعوديَّيْن، والمرجّح إلى حدّ كبير أن تكون الرياض في الصورة»، وأن تكون قد أعطت موافقتها «الضمنية».

ويرجع ذلك إلى العلاقات الأمنية والسياسية الوثيقة التي تربط إسلام آباد بالرياض، والتي تُرجمت، في أيلول الماضي، بتوقيع اتفاقية دفاع مشتركة في زمن الحرب والسلم على حدّ سواء، تضمّنت بنداً «حاسماً»، ينصّ على أنّ أي «عمل عدواني ضدّ أحد الطرفين سيتمّ التعامل معه باعتباره عملاً عدوانياً ضدّ» كليهما. ويُضاف إلى ما تقدّم، ملايين الباكستانيين المقيمين في السعودية، والذين تُعدّ تحويلاتهم المالية المصدر الأكبر للعملة الصعبة في البلاد، وتفوق قيمتها، في بعض الأحيان، إجمالي صادرات البلاد.

وانطلاقاً من تلك الاعتبارات، تجد باكستان، التي تتمسّك بسياسة «الموازنة» بين إيران والسعودية والولايات المتحدة على حدّ سواء، نفسها أمام تحدٍّ «هائل» يتمثّل في تقديم الدعم لطهران من دون استعداء الرياض، أو حتى أبو ظبي - أكبر الداعمين الماليين لها -، أو إثارة غضب واشنطن التي تسعى إسلام آباد إلى تحسين العلاقات معها، لأسباب عدّة، من بينها محاولة إزالة بعض العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على برنامج باكستان الصاروخي، واعتماد الأخيرة على التكنولوجيا العسكرية الأميركية وغيرها. وبالفعل، اعتنى رئيس الوزراء الباكستاني بتعزيز العلاقات مع إدارة ترامب في الأشهر الماضية، وهو ما انسحب أيضاً على قائد الجيش الباكستاني، الذي وصفه الرئيس الأميركي بـ«الجنرال المُفضّل» لديه. كما انضمّت إسلام آباد، في وقت سابق، إلى «مجلس سلام» ترامب.

وبالإضافة إلى الحرص على العلاقات مع الولايات المتحدة، تحاول باكستان، منذ بداية الحرب في 28 شباط، تقديم نفسها كطرف «محايد»، يحافظ على علاقات وديّة مع الدول العربية كما إيران، ولكنّ مراقبين يعتقدون أن الحفاظ على هذا التوازن ليس بالمهمة السهلة، معتبرين أنه في حال استمرت الحرب لفترة أطول، فقد تضطرّ باكستان إلى اختيار أحد الجانبين. والواقع أنه على الرغم من تعبير المسؤولين الباكستانيين في بداية الحرب، عن انحيازهم الصريح إلى إيران، وتنديدهم بالعدوان الإسرائيلي – الأميركي عليها، إلا أنه ومع احتدام الصراع، واستهداف الجمهورية الإسلامية لمواقع في دول الخليج، بما فيها السعودية، بدأ سلوك إسلام آباد الكلامي يسجّل تغيّراً؛ فعلى سبيل المثال، أكّد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الباكستاني، إسحاق دار، بداية الشهر الجاري، أن باكستان ذكّرت إيران بـ«اتفاقية الدفاع المشتركة مع السعودية، وذلك في إطار جهودها لمنع أي هجمات إيرانية أخرى على الأراضي السعودية». وقال في مؤتمر صحافي عُقد في إسلام آباد: «أبلغتُ الجانب الإيراني باتفاقية الدفاع المشتركة بيننا. وقد شدّد الجانب الإيراني على ضرورة ضمان السعودية عدم استخدام أراضيها ضد إيران».

بدأت لهجة باكستان تشهد تغيّراً تجاه إيران عقب استهداف الأخيرة لمواقع في السعودية

مع ذلك، تنقل شبكة «دويتشه فيله» الألمانية عن فاطمة أمان، المحلّلة السابقة في «معهد الشرق الأوسط» و«المجلس الأطلسي»، قولها إنه «يمكن لباكستان الحفاظ على علاقات مع الولايات المتحدة، وهي ترفض، في الوقت عينه، الانضمام إلى حملة عسكرية، نظراً إلى أن الدخول في حرب مع دولة مجاورة من شأنه أن يحمل تكاليف باهظة، تشمل الاضطراب الاقتصادي، واحتمال خلق حالة من عدم الاستقرار على طول الحدود الإيرانية - الباكستانية، وصولاً إلى تأجيج التوترات الطائفية داخل باكستان»، مشيرةً إلى أن «هذه العوامل تضع حدوداً واضحة لمدى قدرة إسلام آباد على التحالف عسكرياً مع واشنطن».

والجدير ذكره هنا أن باكستان تضمّ ثاني أكبر تجمّع للشيعة في العالم (نحو 20% من السكان)، ما يعني أن أيّ صراع مباشر مع إيران قد يشعل فتنة طائفية داخلية تمزّق النسيج الاجتماعي. كما أن البلاد تتشارك مع جارتها حدوداً طولها 900 كم، وهدفاً مشتركاً «وحيداً»، يتمثّل بتحييد خطر الجماعات الانفصالية البلوشية، والذي يجبر البلدَين على التنسيق حتى في أوج التوترات السياسية. ذلك أن نجاح أيّ حراك انفصالي في بلوشستان (باكستان) سيؤدّي فوراً إلى تفشّي «عدوى الانفصال» في مناطق أخرى، ما يعني اقتطاع مساحات شاسعة من إيران وباكستان على حدّ سواء. واليوم، ومع انشغال طهران بالتصدّي للعدوان الأميركي – الإسرائيلي، تعمل إسلام آباد على «ملء الفراغ» ومنع الجماعات الانفصالية من استغلال الوضع لتصعيد هجماتها.

وفي هذا السياق، تصرّ مليحة لودهي، خبيرة الشؤون الدولية والسفيرة الباكستانية السابقة لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة، في حديث إلى الشبكة الألمانية، على أن موقف باكستان في الصراع أكثر انسجاماً مع إيران، ولا سيما أنها أدانت الهجوم الأميركي – الإسرائيلي، فيما قدّم الزعماء الباكستانيون تعازيهم في وفاة المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي. كما تشير لودهي إلى أن «رئيس الوزراء هنّا أيضاً المرشد الأعلى الجديد، فيما تحادث رئيس وزراء خارجية البلدين أثناء الحرب».

وطبقاً للمصدر نفسه، فإن المشاعر العامة في باكستان مؤيّدة بقوة لإيران. «ومع ذلك، ونظراً إلى علاقات باكستان الوثيقة مع مجلس التعاون الخليجي (دول مجلس التعاون الخليجي)، وخاصة السعودية، التي أبرمت معها اتفاقية دفاعية، فقد دانت إسلام آباد أيضاً الهجمات على المملكة». وعليه، تنقل الشبكة عن مشرف الزيدي، المتحدّث باسم رئيس الوزراء الباكستاني، قوله إن «باكستان ستكون حاضرة عندما تحتاج المملكة العربية السعودية إلى المساعدة».

مخاوف أميركية - سعودية من إغلاق باب المندب

صنعاء - رشيد الحداد

تصاعدت المخاوف الأميركية والخليجية من احتمال إغلاق حركة «أنصار الله» مضيق باب المندب في حال اتّساع نطاق العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران ودخول دول أخرى على خطّه. وكانت صنعاء أعلنت جاهزيتها العالية لأيّ توسّع محتمل في دائرة العدوان، محذّرة عواصم الخليج من مغبّة الانخراط فيها.

وإذ يبدو أن الرياض استوعبت رسالة صنعاء، فالظاهر أنها تحاول استباق تنفيذها بخطوات أوكلتها إلى حلفائها في الداخل اليمني، إذ قال مصدر عسكري مطّلع، لـ«الأخبار»، إن «سماح السعودية بعودة قائد الفصائل المسلحة في الساحل الغربي والمخا، طارق صالح، بعد عدة أشهر من منعه من العودة، يأتي في إطار ترتيبات عسكرية سعودية - أميركية لفتح جبهة مشاغلة ضدّ صنعاء في حال انخراط الأخيرة في المعركة».

وسبق أن نقلت وكالة الأنباء الرسمية «سبأ» (نسخة عدن) عن صالح قوله، خلال اجتماع عسكري عُقد أواخر الأسبوع الماضي في مدينة المخا القريبة من مضيق باب المندب، إن «مهمة قواته تتمثّل في التنسيق مع القوات الأخرى ورفع الجاهزية العسكرية القصوى لمواجهة أيّ تصعيد محتمل من قِبل الحوثيين». وأضاف صالح أن «القوات المرابطة في الساحل الغربي جاهزة لتأمين السواحل والممرات البحرية والتصدّي لأيّ تهديد يستهدف الأمن البحري وخطوط الملاحة الدولية في ظلّ المتغيّرات الإقليمية». وعلى مدى الأيام الماضية، سعى صالح لتسويق فصائله على أنها قوة قادرة على حماية إمدادات النفط في البحر الأحمر، وهو ما تدأب القيادات الموالية لـ«التحالف» على القيام به في أوقات الأزمات للحصول على المزيد من الدعم العسكري والمالي.

وفي المقابل، بدأت صنعاء ترتيبات عسكرية لمواجهة أي تحرّك داخلي بإيعاز من الرياض وواشنطن. وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار»، من مصادر مقرّبة من حركة «أنصار الله»، أن «خيارات الأخيرة للانخراط في المواجهة مفتوحة، وقد لا تقف عند البحر فقط، بل إن أي مشاركة لقواتها ستكون واسعة النطاق وشديدة التأثير». وأضافت المصادر أن «الأعداء يدركون أن صنعاء وقواتها هي التي تملك السلطة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ومن تتحكّم في الحركة الملاحية وتنظّمها وتراقبها».

وكانت وزارة الخارجية في حكومة صنعاء، حذّرت، في بيان مساء السبت، دول الخليج من «أيّ محاولة لجلب أي قوى أجنبية خارجية إلى المنطقة»، مؤكّدة أن «أيّ طرف يشارك في هذه المعركة سيكون أول الخاسرين». ونبّهت الوزارة إلى أن «أيّ محاولة لتوسيع دائرة العدوان ستنعكس سلباً على الوضع في المنطقة برمّتها، بما في ذلك سلاسل الإمداد وأسعار الطاقة والاقتصاد العالمي». واعتبر مراقبون هذا البيان تلميحاً إلى نية صنعاء إغلاق مضيق باب المندب، الذي يمرّ عبره نحو 12% من التجارة العالمية، وأكثر من 20 ألف سفينة شحن تنقل قرابة 1,6 مليار طن من السلع، بالإضافة إلى مرور نحو 7 ملايين برميل نفط يومياً.

وسبق أن أكّد قائد حركة «أنصار الله»، السيد عبد الملك الحوثي، في عدة كلمات خلال الأسابيع الماضية، أن صنعاء «ليست بعيدة عن المعركة، وأن اليد على الزناد». وأوضح أن «قرار التصعيد العسكري يأتي ضمن اعتبارات وتفاهمات بين أطراف محور الجهاد والمقاومة، الذي يعتبر فلسطين بوصلته الرئيسية».

الحرب الكونية ضد المقاومة

عن مراجعة واجبة على الخليج المظلّة الأميركية مثقوبة

حسين إبراهيم

مع بدء أول حديث عن احتمال انتهاء الحرب على إيران، ولا سيما أنه يأتي من الجانب الأميركي، يبرز الخليج كواحد من أكبر الخاسرين فيها، وذلك نتيجة فشل الرهان على الحماية الأميركية، التي اتّضح أنها قاصرة عن تحقيق «الأمن والأمان» اللذَين كان حكام الخليج يبيعونهما وهماً لمواطنيهم. لكنّ الجديد والخطير هو الانكشاف على التطبيع مع إسرائيل، سواء العلني أو الخفي، الذي وضع دول الخليج مباشرة في عين العاصفة، باعتبارها أصبحت منطلقاً لحرب إسرائيلية في الأساس، جرّ بنيامين نتنياهو، دونالد ترامب، إليها، انطلاقاً من القواعد الأميركية في الخليج.

سيكون على دول الخليج إذا ما أرادت عدم الوصول إلى حال مشابهة في المستقبل، معالجة هذه المآلب بوصفها ثُغراً في جدار الأمن الإقليمي، إذ مع انكشاف الحقيقة المرّة المتمثّلة في أن لعبة الاحتواء التي مارستها تلك الدول ضدّ إيران بدعم من الولايات المتحدة انتهت إلى غير رجعة، يجد الخليجيون أنفسهم أمام تحدّي إعادة نظر شاملة في سردية اعتبار إيران عدواً بديلاً من إسرائيل، والتي كانت تمهّد لدمج الأمن الخليجي بإسرائيل، علماً أن هذه العملية كانت بدأت خلال السنوات الماضية من خلال تعاون أمني علني وسرّي

> **واشنطن لم تقصّر فقط في حماية الخليج، وإنما غدرت به أيضاً من خلال استخدام قواعدها فيه للقيام بضرباتها ضدّ إيران**

بين العواصم الخليجية وتل أبيب، واريد منها تسليم زعامة الأمن الإقليمي للأخيرة، وتخارج واشنطن من الشرق الأوسط.

على أن الولايات المتحدة لم تقصّر فقط في حماية الخليج، وإنما غدرت به أيضاً من خلال استخدام قواعدها فيه للقيام بضرباتها ضدّ إيران؛ وهذا لم يكن عبثاً، وإنما محاولة لتوريط المنطقة في حرب عربية – فارسية تعيدها قروناً إلى الوراء، وتفضي إلى التطبيع مع إسرائيل. وجاء أدقّ تعبير عن ما يمكن أن يحصل في حال تورّط الخليج في الحرب، من رئيس وزراء قطر السابق، حمد بن جاسم، الذي قال أخيراً إن «أميركا تريد الزجّ بنا في المعركة لتخرج منها هي، وتتحوّل إلى تاجر سلاح».

قد يكون من التبسيط القول إن دول الخليج كان يجب أن تخلع عنها العباءة الأميركية؛ فالعلاقة مع الغرب لم تكن اختيارية بالكامل، وإنما بنيوية تطوّرت عبر الزمن، وساهمت في تشكيلها صيرورات حروب طويلة قديمة في العالم والشرق الأوسط. إلّا أنه أمكن تلك الدول، بما تملك من هامش حركة بسبب إمكاناتها المالية الضخمة، أن تتصرّف بشكل آخر، حتى لو أن مجرّد وجود القواعد الأميركية على أراضيها ينتقص من سيادتها، إذ كان باستطاعتها مثلاً أن تدافع عن مصالحها بشكل أفضل، من دون الانجرار إلى علاقات علنية أو سرّية مع إسرائيل، ثبت اليوم أنها عالية الكلفة بالنسبة إليها، ولا فائدة تُرجى منها، وتخالف رغبة شعوبها.

تزايد التحريض الاميركي لتوريط الخليج في الحرب (من الويب)

في هذه المرحلة من الحرب، وسواء أكانت نهاية القتال بعيدة أم قريبة، تقف دول الخليج على مفترق خطير، يؤسّس لوضع جديد مختلف. وضعٌ ستكون العلاقة مع إيران أحد مداميكه، وهو ما يجعل من غير الحصافة أن تضع تلك الدول نفسها في موقع الهجوم، بما يمنح طهران حكماً حق استهداف المصالح الأميركية فيها في إطار الدفاع المشروع عن النفس، ولا أن تموّل حرباً ليست لها، كما موّلت من قبل حروباً كثيرة لم تكن لها فيها ناقة ولا جمل.

بحسب ما نقل تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن السعودية وافقت أخيراً على السماح للولايات المتحدة باستخدام «قاعدة الملك فهد الجوية» غربيّ المملكة في الحرب ضدّ إيران، وإن ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، يقترب من اتخاذ قرار بدخول الحرب. على أن التفكير السعودي، كما ظهر في ما مضى من أيام، يغلّب احتمال أن يكون هذا التسريب مدسوساً بهدف تورّيط الرياض؛ فهذه ليست المرة الأولى، ولن تكون الأخيرة، التي تُسرَّب فيها إلى الصحافة أخبار يتّضح لاحقاً أنها مزيفة.

العكس قد يكون صحيحاً. فالسلوك السعودي في السنوات الأخيرة أظهر أنه جرت الاستفادة من دروس الماضي، ولا سيما حرب اليمن؛ فهل يُعقل أن تتورّط المملكة في حرب ليست لها مع إيران، وقد تؤدّي فوق ذلك إلى إعادة «أنصار الله» إلى دائرة الصراع، فتصبح المملكة بين فكّي كماشة استهدافات من اليمن وإيران معاً؟ ويضاف إلى ما تقدّم احتمال إغلاق مضيق باب المندب، لينضمّ إلى مضيق هرمز، وهو ما سيحرم المملكة من تصدير النفط عبر البحر الأحمر أيضاً، خاصة أنه بات جلياً - باعتراف مهندسي الحرب - أن النظام الإيراني باقٍ.

المنحى الذي تسير فيه دول الخليج حالياً مُدمِّر لها؛ فإذا دخلت الحرب فسيعني ذلك إطالة للصراع، ومزيداً من الدمار في إيران ودول المنطقة، وإذا جرى التوصل إلى تسوية بين إيران والولايات المتحدة بعيداً عنها، فستكون على حسابها. ولذا، فإن الخيار الأفضل لديها هو الضغط لإنهاء الحرب، وهي تملك بدائل من نوع ذلك التحالف الذي انخرطت فيه الرياض مع باكستان، ويجري الحديث عن مدّه ليشمل تركيا، وهو يمكن أن يشمل طهران أيضاً. عندها يصبح أمن المنطقة بيد أهلها، ولن تكون ثمة حاجة إلى حماية أميركية.

أمّا دول الخليج الأصغر، فالخسارة عليها أكبر؛ إذ ثمّة أسئلة تُطرح الآن عمّا إذا كانت الإمارات ستظلّ إقليمياً، وحتى عالمياً للتجارة والمال، أم أنها فقدت الأهلية والموثوقية لهذا الدور؟ ذلك أن الحكام الإماراتيين أغفلوا حقيقة أن دوراً كهذا يتطلّب حياداً حقيقياً من نوع ذلك الذي التزمت به سويسرا وحافظت عليه في عزّ الحرب العالمية الثانية، وليس تمويل الحرب في المنطقة لمصلحة التحالف مع واشنطن وتل أبيب.

إبقاء باب التفاوض مع الإيرانيين مفتوحاً بشروط واضحة.

وتعزو رئيسة «مركز الإمارات للسياسات»، ابتسام الكتبي، بدورها، عدم وضوح الاستراتيجية الخليجية، المشوبة بـ«الحذر»، إلى أن «دول الخليج تعرف أن أي مواجهة مباشرة مع إيران لن تبقى على مستوى الضربات الرمزية، بل قد تمتدّ إلى الطاقة والموانئ والملاحة والطيران والأسواق وسلاسل الإمداد»، معتبرة أن الاحتواء، بالنسبة إلى العواصم الخليجية، رغم كلفته، يظلّ أقلّ خطراً من حرب استنزاف مفتوحة.

ما بعد الحماية الأميركية لا استراتيجية «انفصال» خليجية

خضر خروبي

مع دخول العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران، وما تلاه من ردود عسكرية من جانب الأخيرة ضدّ المصالح الاقتصادية والقواعد العسكرية للولايات المتحدة في المنطقة، أسبوعه الرابع، تبدو دول «مجلس التعاون الخليجي» الستّ عالقة وسط صراع الإرادات بين واشنطن وطهران، رغم مناداتها العلنية - بخاصة قطر وعُمان - بحلّ أزمة الملف النووي الإيراني عبر القنوات الدبلوماسية، وإعلانها مراراً رفض استخدام أراضيها كنقاط انطلاق لعمليات عسكرية. ويعزو مراقبون هذا الواقع الصعب إلى المواقف «الرمادية» أو «الملتبسة» التي أظهرتها الدول الخليجية حيال سياسات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، نحو الجمهورية الإسلامية، وامتناعها عن استخدام أوراق ضغط في لجم اندفاعته، رغم ما تمتلكه من علاقات مميّزة مع الولايات المتحدة، كانت حزمة الصفقات التريليونية إبان جولة ترامب الخليجية العام الماضي إحدى تجلّياتها. وأيّاً يكن، فإن تحدّيات عسكرية واقتصادية جمّة تحدق بهذه الدول، سواء لناحية ما لحق بها من خسائر حتى الآن، بخاصة المباشرة منها، والتي تقارب المليار دولار، أو لناحية ما يلوح من إمكانية تورّطها في خيارات عسكرية أكثر تطرفاً، يدفع نحوها البيت الأبيض.

أزمة الحرب المتواصلة بظلالها السلبية على قطاع النفط واستثمارات الصناديق السيادية الخليجية (أ ف ب)

تبعات اقتصادية

أزّخت الحرب المتواصلة منذ الثامن والعشرين من شباط الماضي، بظلالها السلبية على قطاعَيْن أساسيَّيْن هما: قطاع النفط، عماد اقتصادات «مجلس التعاون»، واستثمارات الصناديق السيادية الخليجية، والتي تُقدَّر بنحو 5 تريليونات دولار. وفي حين عمدت غالبية دول الخليج إلى تقليص إنتاجها وتصديرها للنفط والغاز، على وقع تقييد إيران مرور ناقلات النفط في مضيق هرمز، فإن آثار ما سُمّي بسياسة «الإغلاق الذكي» للممرّ المائي، لن تكون متساوية بالنسبة إلى سائر دول الخليج، إذ إن دولاً من مثل سلطنة عمان والسعودية لديها بدائل لتصدير نفطها من دون المرور بـ«هرمز»، خلافاً لبلدان أخرى كالبحرين والكويت وقطر.

وبحسب محلّلين، فإن الآثار السلبية للحرب امتدّت لتطاول قطاعات أخرى كالعقارات والبرمجيات والبورصة، فضلاً عن قطاع السياحة والسفر الذي بلغت حصّته من الخسائر نحو 56 مليار دولار، وسط توقّعات بتراجع نسبة نمو إجمالي الدخل القومي لدول الخليج لهذا العام من 4,4% إلى ما لا يتجاوز 2,6%.

مع ذلك، يرى الباحث الزائر في «معهد دول الخليج العربية» في واشنطن، تيم كالين، أنه «لا يزال من المبكر جداً معرفة كيف ستتأثر اقتصادات الخليج بهذا الصراع»، خصوصاً أن غالبية صناديق الثروة السيادية لدول الخليج تتمتّع بوضع مالي جيد، مرجّحاً في الوقت نفسه أن تؤثّر مجريات الحرب على واقع الاقتصادات الخليجية، واستراتيجيات الاستثمار الخارجي المتبعة من جانب تلك الدول، بصورة سلبية أكبر، على المدى الطويل، ربطاً بمدّة الصراع، وما يؤول إليه الوضع العام في المنطقة عند انتهائه.

وتاسباً على ذلك، يبدو مفهوماً ما أشار إليه المتحدّث باسم الخارجية القطرية، ماجد الأنصاري، حول تغيّر أولويات إنفاق بلاده بعد الحرب، في ظلّ «الصعوبات الاقتصادية» التي تواجهها، و«تراجع الثقة في استقرار منطقة الخليج»، وإعلانه أن الدوحة ستركّز نفقاتها في الفترة المقبلة على «إعادة الإعمار، وتعزيز قدراتنا الدفاعية».

وحول ما أثارته صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية من إمكانية أن تجبر الضغوط المالية الناجمة عن حرب إيران، دول الخليج على إعادة النظر في الوعود الاستثمارية التي قدّمتها لترامب، يستبعد كالين أن تبادر الحكومات الخليجية إلى إجراء مثل هذه المراجعة، معتبراً أن توجّه تلك الدول إلى زيادة الإنفاق الدفاعي، سيكون «متّسقاً مع التزامها بزيادة الإنفاق والاستثمار في الولايات المتحدة»، وإن كان مصير كلّ ذلك غير محسوم حتى الساعة.

خيارات عسكرية خليجية؟

مع تصاعد نبرة الاحتجاج الخليجي إزاء الاستهدافات الإيرانية للمصالح الأميركية خلال الأيام القليلة الماضية، بدا لافتاً تصريح وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، عقب مشاركته في اجتماع تشاوري لوزراء خارجية دول عربية وإسلامية استضافته الرياض الأربعاء الماضي، حين قال إن «إيران مخطئة إذا كانت تظنّ أن دول الخليج غير قادرة على الردّ». وإذ يبدو هذا التصعيد الكلامي

> **دول الخليج تعرف أن أي مواجهة مباشرة مع إيران لن تبقى على مستوى الضربات الرمزية**

مدفوعاً بضغوط أميركية لجرّ الدول الخليجية إلى خيارات تصعيدية ضدّ الجمهورية الإسلامية، فإن من بين تلك الخيارات بحسب «وول ستريت جورنال»، مصادرة «الأصول المالية غير المشروعة» لإيران في جميع أنحاء الخليج، والضغط على بكين بغية حثّ طهران على وقف إغلاق مضيق هرمز، وعدم مدّها بالأسلحة بعد الحرب. وتضاف إلى ما تقدّم، خيارات عسكرية يتمّ تدارسها، من ضمنها الانضمام إلى التحالف المنشود أميركياً لفتح مضيق هرمز.

وبينما وضعت الحرب دول الخليج معضلة اعتمادها شبه الكامل على «المظلة الأمنية الأميركية»، وهو ما قد يدفعها إلى تعزيز «خيار التحوّط الاستراتيجي»، عبر الانفتاح على قوى دولية متعدّدة، كالصين وروسيا، يبدو أن «كلّ ما تحتاج إليه الولايات المتحدة هو أن يدافع الخليج عن نفسه»، بحسب «وول ستريت جورنال»، التي تشرح أنه «إذا تمكّن ترامب من أن يثبت للخليجيين أنه سيمضي في الحرب حتى نهايتها، فيمكنهم عندئذٍ التوقف عن التحوّط». مع ذلك، نقلت شبكة «سي إن إن» عن مسؤولين خليجيين، قولهم إن الهجمات الإيرانية تُعيد تشكيل التحالفات الإقليمية، وتدفع بلدانهم نحو تمتين التقارب مع الولايات المتحدة. ومن منظور باحثين في الشأن الخليجي، فإن هناك استراتيجية محسوبة غير مُعلَنة تتبعها دول الخليج تجاه إيران، تقوم في جانب منها على التمسّك بحقّ الردّ قانونياً، حتى الآن، واستخدام أدوات غير مباشرة في المواجهة، سواء عبر التحالفات والضغط الدبلوماسي، أو تعزيز الدفاعات العسكرية، والذي يهدف إلى تحقيق ردع تدريجي من دون الانزلاق إلى حرب شاملة.

على أن الأكاديمي المتخصّص في شؤون الخليج، عبدالله باعبود، يرى أن هذه المقاربة قد لا تكون كافية على المدى الطويل، في ظلّ غياب عقيدة استراتيجية خليجية واضحة تحدّد الخطوط الحمر وآليات الردّ الجماعي، معتبراً أن دول الخليج معنيّة بتعزيز التنسيق في ما بينها، وتوسيع أدوات الردع لتشمل الجوانب الاقتصادية والسيبرانية والقانونية، من دون إهمال ضرورة

الحرب والمعنى

عوني بلّاك *

«...ومعنى كل شيء: محنتُه وحاله التي يصير إليها أمرُه» ــ (لسان العرب)

بعض الأفكار -وربما أهم الأفكار- لا تنفتح أبوابها بطول التأمّل ولا بهدوء الرويّة. بعض الأفكار تحتاج إلى عنف ودم كثيرَيْن حتى تنحلّ أقفالها. لعلّ جزءاً من السبب يعود لانحسار النزهات والتفاصيل في لحظات العسر، فيظهر المعنى الذي كان محجوباً وسطها ومخنوقاً بينها. تأسرني مقولة عليّ الشهيرة: «الناس نيام، فإذا ماتوا انتبهوا». صحيح أنّ أغلبنا يقرأ في العبارة موعظة تخص الفرد وموته، لكن أفق الجملة هائل، وللمرء أن يبصر فيها شيئاً عن استفاقة وعي الناس عندما يستحرّ الموت من حولهم، فإذا ماتوا... انتبهوا. في مدارك الإنسان سماءٌ لا ينقشع سحابُها إلا بالشدائد. وأي شديدة أكبر من الحرب، وتحديداً، حرب طاحنة كهذه.

جلال المشهد لا يأتي ممّا تمثّله هذه المواجهة العسكرية وحدها، فالأمر ليس حرباً بين حضارتين وفكرتين وحسب. هذه «فكرتنا» و«حضارتنا» وقد خرجت من حدّ المجرد الموهوم ودخلت حدّ الواقع المشهود. هذه «فكرتنا» وقد تجسّدت في مقاتل يرسم بخطّ الثلث على متن صاروخ صنعه أبناء جلدته تحيةً لشهيد من بلد غير بلده، وطائفة غير طائفته، يكبّر ساعة الإطلاق وينادي على حيدرة الكرار. هذه «فكرتنا» وقد ارتاب في وجودها أكثرنا واتعبنا الشكّ حول مصيرها، لكنها عادت ساعة الصفر لتثبت مجدداً أن ذِكْر الإسلام لم يُمحَ، وأنّ وحيه حيٌّ لم يمت.

> **لم تبلور هذه الحرب التناقض المعتاد الشهير بين «نحن» و«هم» في المقام الاول، بين «شرق» و«غرب»، بل بلورت تناقضاً أشدّ داخل «نحن»: التناقض الذي كان طرفاه -بالظاهر- ضفتين متقابلتين على الخليج**

أكتب عن «فكرتنا» و«حضارتنا» بشيء من وجل (بل وحتى شيء من خجل)، فأنا أدرك أنّ ضمير المُكلّمة في «فكرتنا» يحمل ادعاءً كبيراً، خصوصاً أنّني ابن جغرافية عربية صارت -في جُلّها- منصة إطلاق للصاروخ الأميركي وسماءً مشرعة لطيران إسرائيل ومرتعاً لمثقّفي القاعدة الأميركية وشيوخ الخنا القائلين بـ«ضرب الظالمين بالظالمين». أي حقّ يملكه حبيش فضاء دليل كهذا كي يدّعي سهماً في معركة كهذه، وأن يتحدّث عن «فكرتنا» وعن «حضارتنا».

ورغم كل ذلك، فالمؤمنون بفكرة المقاومة، والخافقة قلوبُهم لكلمة «لا» في وجه إسرائيل، يشعرون أنّ هذه الحرب تخصّهم كما لا يخصّهم شيء في هذه الدنيا، وأنّ حواضر إيران حواضرهم، وأنّ بنات ميناب بناتُهم، وأنّ مصائر قضيتهم ومصائر الجمهورية قد تضافرتا اليوم في عروة من الدم. لا أجد شيئاً يقينياً في مال هذه الحرب، أفهم شحذ المعنويات اللازم لمن يتحدّثون عن حتميّة النصر، وهو خطاب ضروري دوماً (وتسخيفه هو السخافة بعينها). لكنّي أدرك قسوة المواجهة وأعرف أنّ شلال النار الذي ينصبّ على الجمهورية الإسلامية وعلى جنوب لبنان قادرٌ على تخريب هائل، وأنّ أذيّته بليغة. لكننا، وإن غاب يقينا عن الملأت، نملك يقيناً حول شيء آخر: يقين حول المعنى الذي يتجلّى في خضمّ هذه الحرب. المعنى الذي لا يتغيّر بالآلات ولا يرتهن للغيب، لأنه محفور بما قد كان وما قد مضى، ولأنه متجذّر في القائم عياناً أمامنا اليوم. إيران لم تعد بلداً وحسب. كثير من المعنى الذي تحمله الجمهورية الإسلامية يأتي اليوم من خارجها، وتحديداً من مشهد الموت الحضاري الذي ألمّ بفضاء الإسلام، ومن دخول أقطاره بيت الطاعة المسمّى بالدولة القُطرية الحديثة، مخفوراً بشبكة القهر الاقتصادية والعسكرية الغربية، فضاء الإسلام الذي صار حريّاً بلقب «بلاد ما بعد الإسلام». أينما نظرت على الخارطة، ترى شواهد على إسلام ما-بعد-الإسلام. هذا الدين الجديد القائم على تديّن طقسي واجتماعي كرنفالي (وتعمّق نظري وبحثي لا ينتهي) لكنه مقرون بإلحاد سياسي تامّ. دينٌ لا يعرف من تاريخ السيرة النبوية إلا صلح الحديبية و«فقه الإكراهات»، ولا يتذكّر من صلاح الدين إلا اتفاقه مع ملك من ملوك الفرنجة. دينٌ يعيد سرد السيرة النبوية بوصفها قصّة تُعلب من ثعالب الصحراء، ونسخة قُرشية من ماكغفلي، ويصوّر محمداً لا نبيّاً شهيداً ولا قابضاً مضحّياً على جمر المبادئ بل خبيراً جيواستراتيجياً يلعب على التناقضات الإقليمية لجزيرة العرب. دين يشتم أتباعُه الليبرالية ليلَ نهار، لكنهم منغمسون في اقتصادها وأسرى لرؤيتها السياسية ولا يجيدون مقارعتها إلا في مسائل الجنس والملابس وتشريعات بيع الكحول. ومرة أخرى، ينجلي شيء دالّ عن الجمهورية الإسلامية. فبينما كانت جغرافية العالم الإسلامي تغرق رويداً رويداً في هذا الطاعون، كان أحدهم يحفر الصخر في بلاده، ويذخّر جبالها، ويبني مدناً دفينة لا تبلغها الشمس، ويحشد فيها من السلاح والذخيرة كل هذا الذي نراه اليوم. وكان أيضاً يواكب ويؤازر كل الحافرين الآخرين في جبالهم وسهولهم، والمذخّرين أرضهم لساعة المعركة. كأن هذا «الأحد» يجعل المواجهة الآتية ديدنَ فكره وعلمه وصناعته، ويقف في كل هذا متمرّداً على سياق دولي قاهر. ليست لديّ أوهامٌ حول نقاء ثوري أبلج وطهارة مسلكية غرّاء لأي جماعة بشرية في هذا العالم، ومنها التجربة الإيرانية، لكنّ هذا لا يحجب الحقيقة الأكبر: هذه هي الجمهورية الإسلامية الوحيدة التي اجترأت على «العلم الحرام»؛ العلم الذي يفتح باب القوّة، نووياً وصاروخياً ورادارياً، فيهرع الغربُ فزعاً إليها بالبوارج والحصار. الكل يتسلّح طبعاً (هذا ليس حكراً لإيران)، والكل ينفق على الذخائر والصناعات العسكرية، لكن فلسفة إيران -في تعمّقها الصاروخي وزهدها في الطيران الحربي- هو شامة دولةٍ أرادت لسلاحها أن يكون حقاً سلاح استقلال. لستُ بحاجةٍ أحياناً إلى أن تقرأ ما تزعمه الدول عن نفسها، وما يكتبه أبناؤها عنها. يكفي أن تنظر في برنامجها التسليحي لتفهم شيئاً بليغاً جداً -ولا يقبل التكذيب- عن حقيقتها وهويتها. ولك بالمثل أن تنظر في برامج التسليح العسكري للكيانات العربية وتقرأ شيئاً بليغاً جداً -ومختلفاً جدّاً- عن حقيقتها وهويتها. هؤلاء ينفقون أكثر ممّا تنفق الجمهورية، لكن خياراتهم العسكرية تعميد للتبعيّة وتأبيد لها، لا العكس.

اليوم، تدرك أن جبال إيران لم تكن تطوي سرّها على الذخائر والصواريخ وحسب، بل كانت تحفظ معها -وبها- شيئاً من جوهر الفكرة الإسلامية: التمرّد الاستشهادي في وجه الأقوى، واستعذاب الموت في سبيل معنىً وقيمة مجردة، وإدارة عجلة الدولة على محور المواجهة. العالم بأسره يرمق اليوم هذا البلد المقاتل الجريح، ويرى فيه خطّ دفاع ملحمي في وجه القوة التي تألّهت واذّعت لنفسها الربوبية.

لم تبلور هذه الحرب التناقض المعتاد الشهير بين «نحن» و«هم» في المقام الأول، بين «شرق» و«غرب»، بل بلورت تناقضاً أشد داخل «نحن»؛ التناقض الذي كان طرفاه -بالظاهر- ضفتين متقابلتين على الخليج (مشيخات الخليج في مقابل الجمهورية). لكنّ التناقض طبعاً أوسع من ذلك، فهو حاضر في كامل العالم العربي وليس حكراً على الخليج ودوله. ليس من السهل أن تسمّي هذا التناقض لأن ماكينة الدعاية السياسية قدحت محرّكاتها منذ بدء الحرب، وانفتح الفضاء الإعلامي الماجور لفيض رديء لا ينتهي في محاولة «كسب السردية». هذا التناقض ليس جديداً بالتأكيد، لكن فضيلة الحرب (إن كان للمرء أن ينسب إليها فضيلة) أنها تشحن تناقضات كهذه إلى حدودها القصوى، فينكسر شيءٌ داخلها ولا تعود مواراتها ممكنة. ومهما تذاكى المتذاكون وتلاعب المتلاعبون، فالتناقض يتمركز في موضع مركزي واحد: هل تريد لنموذج الدولة العربية الحديثة أن يستمرّ؟ هل ترى مصلحتك الشخصية مرتبطة باستمرار هذا النمط من الدول وترى في كل ما يهزّها اعتداءً شخصياً عليك؟ ليس الأمر متعلّقاً بالنظام السياسي، أو استبدال نظام بنظام، بل بالدولة بأسرها: بجغرافيتها وحدودها وجملتها السكانية وغاية وجودها وعلّة استمرارها.

ما فعلته هذه الحرب أنها كشفت على نحو مربع استحالة فكرة الاستقلال عن هذه الكيانات العربية، وبيّنت سُخف النصائح التي تُزجى لقادتها وتدعوهم لتصويب «الخيارات». أنصار هذا النوع من الدول محتارون اليوم بين الدعوة لتعميق التبعيّة للحامي الأميركي، أو التحوّل صوب تبعيّة بديلة لحام إسرائيلي أو أوروبي أو حتى صيني وروسي. وهذا ليس جُبناً ولا رداءة في الفكر والرؤية؛ هذا هو الحدّ الممكن لاستمرار دول وُلدت بهذه الهيئات، وبهذا الشرط السياسي المعطوب. لا الجغرافيا التي ارتضتها لنفسها ولا ثقلها السكاني الذي قدّسته ولا عقيدة وجودها السياسي يسمح لها بقرار آخر ولا أفق غير هذا.

رحم الله قادة «الطوفان»، أولئك الذين أدركوا كل هذا باكراً جداً، ومايزوا بين رفيق السلاح الحق وصاحب الودّ الزائل، وقرأوا جغرافية القوّة والضعف، وفهموا مَن ينوي القتال حقاً ويؤمن به، ومَن لا ينوي القتال... ولا يقدر عليه.

* كاتب فلسطيني

وفيات ◄

انتقل إلى رحمته تعالى المرحوم
جمال مصطفى كنعان
زوجته: نديمة مرتضى الحر
ولده: كارلو
ابنته: نادين زوجة رامي نصار
أخوه: ياسم
أخواته: رندينة كنعان وفريال جفان
(سيروب) يوم الخميس 19 آذار 2026.
تقبل التعازي في منزله الكائن في الهلالية (بناية دندشلي وبديع – مقابل سوبر ماركت درزي – ط أرضي) يوم الخميس الواقع فيه 26 آذار 2026. أو عبر الهاتف: نديمة (71835807)/ نادين (03579825).

الحرب الكونية ضد المقاومة

الأوروبيون لا ينصاعون لترامب
«إيران» تعمّق شروخ «الأطلسي»

لندن - **سعيد محمد**

تشهد العلاقات عبر الأطلسي توتراً غير مسبوق منذ عقود، وذلك على وقع العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران، والذي يستمرّ لأسبوع رابع. ففي الوقت الذي تضع فيه إدارة الرئيس دونالد ترامب ثقلها العسكري خلف العملية العسكرية الموسّعة ضدّ إيران، لا تزال غالبية العواصم الأوروبية متمسّكة بسياسة الحذر، رافضةً الانجرار إلى ما تصفها بـ«حرب لم تخطّط لها ولم تطلبها». ويكشف هذا التباين عن صدوع عميقة داخل «حلف شمال الأطلسي»، وهو يثير تساؤلات حول قدرة التحالف على الصمود في وجه اختبار حقيقي لوحدته.

ولا تخفي واشنطن استياءها من الموقف الأوروبي هذا؛ ففي سلسلة تصريحات لافتة، وصف ترامب الحلفاء الأوروبيين بأنهم «جبناء»، محذّراً من أن مستقبل الحلف سيكون مُهدّداً إذا لم تتحرك الدول الأوروبية لتأمين مضيق هرمز، الممرّ المائي الحيوي الذي تمرّ عبره نسبة كبيرة من إمدادات النفط والغاز العالمية. وكتب ترامب على منصّته «تروث سوشال»: «من دون الولايات المتحدة، الناتو ليس سوى نمر من ورق. إنهم لم يرغبوا في الانضمام إلى المعركة لوقف إيران المسلّحة نووياً. والآن بعد أن حُسمت المعركة عسكرياً وباقلّ خطر عليهم، يتذمّرون من ارتفاع أسعار النفط ولا يريدون المساعدة في فتح مضيق هرمز».

وانعكس هذا التباين في حديث الأمين العام لـ«الناتو»، مارك روته، إلى شبكة «سي بي إس» الأميركية، والذي حاول فيه التوفيق بين ضرورة دعم الحليف الأميركي من جهة، وفهم موقف الدول الأوروبية المتردّدة من جهة أخرى. وقال روته: «ما أعرفه هو أننا نجتمع دائماً معاً». وأضاف أن الدول الأوروبية احتاجت إلى بعض الوقت لتحديد موقفها، وهو ما أرجعه جزئياً إلى أنها استُبعدت من التخطيط الأولي للعملية العسكرية. وقال روته: «كانت الولايات المتحدة تخطّط لعملية «الغضب الملحمي»» لأسابيع، ولأسباب أمنية لم تتمكّن من إطلاع الحلفاء الأوروبيين على

> **أضافت حادثة استهداف قاعدة «ديغو غارسيا» مزيداً من التعقيد على التوقّعات من «الناتو»**

ما يجري. إنني أفهم إحباط الرئيس ترامب، لكنني في المقابل أطلب تفهّماً لأن هذه الدول احتاجت إلى وقت لتستعدّ لحالة لم تكن على علم بتفاصيلها». وفي تساوق مع هذا، يجري أفهم إحباط الرئيس ترامب، لكنني في المقابل أطلب تفهّماً لأن هذه الدول احتاجت إلى وقت لتستعدّ لحالة لم تكن على علم بتفاصيلها». وفي تساوق مع «جعل العالم كلّه أكثر أمناً»، مشبّهاً إياه بما حدث مع كوريا الشمالية، محذّراً من أن التفاوض الطويل مع طهران قد يؤدّي إلى حصولها على السلاح النووي كما حدث مع بيونغ يانغ.

في المقابل، جاءت المواقف الأوروبية أكثر حذراً؛ ففي برلين، قال وزير الدفاع الألماني، بوريس بيستوريوس: «هذه ليست حربنا، نحن لم نبدأها»، فيما حَرَز المستشار فريدريش ميرتس الموقف ذاته، مشدّداً على أن «حلف الناتو» تأسّس كتحالف دفاعي، وأن التدخل في إيران لا يدخل ضمن ولايته. كما رفضت الحكومة الألمانية المشاركة في أيّ عملية عسكرية في مضيق هرمز، مكتفيةً بدعم دبلوماسي محدود للدعوات إلى تأمين المضيق. أمّا في لندن، فكان موقف رئيس الوزراء، كير ستارمر، الأعلى سقفاً من بين مواقف مختلف الجهات المعنيّة. فبينما أبدى استعداده لدراسة طلبات الولايات المتحدة، وسمح لاحقاً للجيش الأميركي باستخدام قواعد سلاح الجو الملكي في بريطانيا وفي أعالي البحار لاستهداف مصادر التهديد للملاحة في الخليج، استمرّ في ترداد لازمة أن بريطانيا «لن تُجر إلى حرب أوسع»، مشترطاً أن يكون أيّ عمل عسكري تشارك فيه المملكة المتحدة مستنداً إلى أساس قانوني واضح. واستفزّ هذا الموقف الدوائر المحافظة في واشنطن، والتي وصف بعض رموزها ردّ الفعل البريطاني بأنه «جبان وضعيف»، معتبرين أن ستارمر ليس «ونستون تشرشل» كما كان يأمل الأميركيون.

وفي باريس، اتّخذ الرئيس إيمانويل ماكرون موقفاً أكثر حدّة؛ إذ وصف الغارات الأميركية على إيران بأنها «خارجة عن القانون الدولي»، مؤكداً أن فرنسا ليست طرفاً في هذه الحرب ولن تشارك في العمليات البحرية في مضيق هرمز. كما رفضت إسبانيا بشكل قاطع السماح للقوات الأميركية باستخدام قواعدها العسكرية المشتركة لشنّ ضربات ضدّ إيران، واصفة الحرب بأنها «غير قانونية».

وكانت الثقة الأوروبية بإدارة ترامب اهتزّت في وقت مبكر من ولايته الثانية - بعد استبعاده الحلفاء من المباحثات للتوصّل إلى تسوية للصراع في أوكرانيا، ثم فرضه تعرفات جمركية اعتباطية على الصادرات الأوروبيّة إلى الولايات المتحدة -، قبل أن تُضيع بشكل شبه كلّي مع تهديدات الرئيس الأميركي بالاستيلاء على جزيرة غرينلاند. ويدرك ترامب جيداً أن الأوروبيين يخشون من انهيار «الناتو» الذي مثّل مظلّة حماية لأمنهم منذ عقود، وهو يستغلّ هذه الحساسية لتحصيل أكبر قدر من المكاسب.

على أن استمرار هذا الخلاف يحمل مخاطر حقيقية على الأمن الأوروبي، في الوقت الذي يعكس فيه اختلافاً في الأولويات. فبينما تركّز الولايات المتحدة، مدفوعة من حليفها الإسرائيلي، على المواجهة العسكرية المباشرة مع إيران، يرى الأوروبيون أن أولويتهم الأمنية الأولى تبقى أوكرانيا، خصوصاً مع استمرار المخاوف من استغلال روسيا لانشغال الغرب بالشرق الأوسط لتحقيق اختراق عسكري في الشرق الأوروبي، ناهيك عن أن الحرب على إيران لا تحظى بشعبية كبيرة لدى الرأي العام الأوروبي نظراً إلى انعكاساتها على التضخّم وأسعار المعيشة.

على صعيد متصل، أضافت حادثة استهداف قاعدة «ديغو غارسيا» العسكرية في المحيط الهندي مزيداً من التعقيد على التوقّعات من «الناتو». فبينما اتهمت وسائل إعلام أميركية وإسرائيلية إيران بإطلاق صاروخَين باليستيَّين في اتجاه القاعدة التي تضمّ قوات أميركية وبريطانية، ناهيك عن أن الحلف «لا يستطيع تأكيد» هذه المعلومات في الوقت الحالي، وإن التحقيق ما زال جارياً. وكان الوزير ريد، ادّعى أن تقييم لندن يشير إلى أن طهران استهدفت القاعدة، إلا أن روته فضّل عدم التسرّع في التصريحات، مكتفياً بالقول إن «ثبوت صحة ذلك سيكون دليلاً إضافياً على أهمية ما يقوم به الرئيس ترامب من تفكيك القدرات الصاروخية والنووية الإيرانية». وعلى أيّ حال، أثارت هذه الحادثة مخاوف أوروبية من اتساع رقعة الحرب، خصوصاً مع تلميحات إسرائيلية متعاقبة إلى أن صواريخ إيران باتت قادرة على الوصول إلى عواصم القارة القديمة.

ومع اقتراب موعد قمة «الناتو» المُقرّرة في أنقرة في تموز/ يوليو المقبل، تزداد التساؤلات حول ما إذا كان التحالف قادراً على تجاوز هذه الأزمة المفصلية. ويتوقّع مراقبون أن تكون القمة التي تستضيفها تركيا، العضو الذي يتمتع بعلاقات متوترة مع بعض الشركاء الأوروبيين حول العديد من القضايا ولا سيما بشأن وحدة قبرص، مسرحاً لمواجهات دبلوماسية حادّة إذا استمرت الانقسامات الحالية.

أمّا العودة إلى أرضية مشتركة بين الجانبَين الأميركي والأوروبي فستكون صعبة في المدى المنظور، في ظلّ غياب التوافق حول ما يمثّله «الناتو» بالضبط في ظلّ تعمّق انعزالية الولايات المتحدة. ومن شأن ذلك أن يُفرض على الأوروبيين واقعاً جديداً، حيث سيجدون أنفسهم أمام خيار صعب بين تحمّل مسؤولية أمنهم بأنفسهم - وهو ما يحتاج إلى سنوات من الإنفاق العسكري الهائل -، أو القبول بدور ثانوي تابع ضمن تحالف تتضاءل فيه الرؤى.

حاول الامين العام لـ«الناتو»، مارك روته، التوفيق بين ضرورة دعم الحليف الاميركي، وفهم موقف الدول الاوروبية المترددة (أ ف ب)

العدوان يمتدّ إلى مؤسسات الدولة
لا هدنة بين المقاومة العراقية والاحتلال

بغداد - **فقار فاضل**

واشنطن تكثّف استهدافاتها لقادة «الحشد» (من الويب)

توازياً مع تكثيف الغارات على مقارّ «الحشد الشعبي» وعمليات اغتيال قيادات ميدانية بارزة، تتصاعد هجمات فصائل المقاومة على المصالح الأميركية داخل العراق وخارجه. ويأتي ذلك في ظلّ حديث متضارب عن وساطات وتهدئة لا تجد طريقها إلى التنفيذ. وشكّلت الضربة التي استهدفت مقرّ قيادة عمليات «الحشد» في الأنبار، وأسفرت عن استشهاد القائد سعد البعيجي وعدد من مرافقيه، نقطة تحوّل في مسار التصعيد، في حين لم تقتصر الهجمات على الأنبار، بل امتدّت إلى الموصل ومناطق أخرى، مستهدفة معسكرات ومقارّ قيادية، في ما يبدو أنه نمط عملياتي يرمي إلى تفكيك البنية القيادية للحشد عبر ضربات دقيقة.

وبحسب معطيات أمنية، فإن عدد الضربات التي طاولت مواقع «الحشد» منذ اندلاع الحرب الإقليمية، اقترب من 135 ضربة، موزّعة على عدة محافظات، خلّفت عشرات الشهداء والجرحى، في وقت لجأت فيه الفصائل إلى إعادة تموضع واسعة لمقارّها لتقليل الخسائر. وعلى رغم تصاعد العدوان عليها، لا تبدو الفصائل في وارد التراجع؛ إذ يقول قيادي بارز فيها، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «ما يتمّ تداوله عن وجود هدنة مع العدو غير صحيح إطلاقاً»، مضيفاً: «نحن في حالة حرب مفتوحة، وكلّ الخصوم إلى استراتيجية تفكيك الرأس القيادي، وهو ما قد يفتح الباب أمام موجة اغتيالات مشابهة لما جرى في لبنان وإيران وفلسطين». ويستدرك بأن «الفصائل لن تلتزم الصمت، بل هي على الأرجح في طور إعادة ترتيب قدراتها تمهيداً لعمليات أكبر»، معتبراً أن «الإعلان عن هجمات خارج الحدود يؤكّد أن المعركة لم تعُد محصورة داخل العراق، بل إن الأخير أصبح جزءاً من ساحة إقليمية أوسع». ويتوقّع أن «تشهد الفترة المقبلة تصعيداً مزدوجاً، في صورة ضربات نوعية للفصائل مقابل تكثيف الاستهدافات الجوية لمقارّ الحشد».

بدوره، يستنكر النائب أحمد اللامي «الاعتداءات الأميركية المتكرّرة على الحشد الشعبي»، عادّاً إياها «انتهاكاً صارخاً للسيادة العراقية». ويطالب اللامي، في تصريح إلى «الأخبار»، الحكومة والقوى السياسية بـ«اتخاذ موقف جادّ وحازم لحماية

> **أعلنت فصائل مسلحة تنفيذ عشرات العمليات خارج الحدود، شملت أهدافاً في سوريا والأردن والسعودية والكويت**

البلاد»، محذّراً من أن «استمرار هذه الاستهدافات سيقود العراق إلى مأزق أمني واقتصادي وسياسي خطير». ويعرب عن أمله في أن «تنجح الحكومة في فتح قنوات تفاوض فعّالة لخفض التصعيد»، مؤكداً أن «العراق لا يحتمل الانجرار إلى حرب مفتوحة»، لكنه يشدّد في الوقت نفسه على أن «أيّ تهدئة يجب أن تقوم على أساس احترام السيادة ووقف الاعتداءات».

على أن الحكومة تبدو في موقف بالغ التعقيد؛ إذ يؤكد رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، رفضه انتهاك السيادة العراقية، ويدين استهداف «الحشد الشعبي»، لكنه في الوقت نفسه يشدّد على ضرورة حصر قرار الحرب بيد الدولة. كما تعمل بغداد على مسار دبلوماسي لخفض التصعيد، مستفيدة من علاقاتها مع كلّ من واشنطن وطهران. وفي هذا السياق، كشفت مصادر حكومية عن سلسلة اتصالات إقليمية ودولية لاحتواء الأزمة، وسط حديث عن مقترحات لوقف قصف السفارة الأميركية في مقابل الامتناع عن استهداف قادة الفصائل. إلّا أن هذه الجهود لا تزال تصطدم بواقع ميداني متفجّر.

يصلون إلينا أفلا نصل إليهم

أحمد ضياء دردير *

كان من آخر تغريدات الشهيد علي لاريجاني بيان بأن إيران لا تنوي تبنّي أي أعمال عنف في الولايات المتحدة. كان ذلك ردّاً على شائعات أميركية عن مخططات إرهابية في ولاية كاليفورنيا تقف إيران وراءها. نفى الشهيد أن تكون هذه استراتيجية إيران أو أن يكون عداؤها مع الشعب الأميركي، ثم اغتيل بعدها بأيام. ولكن هذا المقال ليس عن أخلاقية إيران في مقابل لا أخلاقية الولايات المتحدة. إيران تقف على أرض أخلاقية في مواجهة إمبراطورية الشر وهذه مسألة محسومة. ولكنه عن موضوع آخر يمتزج فيه التقني بالأخلاقي بالنفسي.

نستطيع أميركا أن تصل إلينا وألّا نصل نحن إليها وهذا هو لب المسألة.

صيحبة الـ28 من فبراير/شباط، شنّت 500 طائرة إسرائيلية (من طراز «إف-35» (من صنع شركة لوكهيد مارتن الأميركية؛ الطائرة التي صممت لتلافي رصد الرادارات والتي ستسقطها إيران فيما بعد في سابقة تاريخية تغير الموازين) و«إف-15 إيغل» (من صنع شركة ماكدونال دوغلاس الأميركية)؛ وعدد غير معلوم من الطائرات الأميركية -أيضاً من طراز «إف 35» ومن طراز «إف-إيه 18 سوبر هورنت» (من صنع شركة «بوينغ» الأميركية) ومسيرات «لوكاس» (من تصنيع شركة «سبكتروركس» الأميركية والقائمة على مضاهاة مسيّرات «شاهد» الإيرانية) وقذائف كروز من القواعد العسكرية في برّ المنطقة وبحرها) الهجوم الذي أدّى إلى استشهاد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي.

وفي يناير/كانون الثاني من هذا العام، شنّت الطائرات الأميركية (ربما تكون كذلك من طراز «إف 35») هجومها الذي استهدف الدفاعات الفنزويلية وصحبه تشويش على الرادارات والاتصالات لتتقدّم بعد ذلك المروحيات لاختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

يستطيع دونالد ترامب أن يأمر بخطف مادورو أو باغتيال خامنئي ولاريجاني ولا نستطيع نحن أن نردّ بالمثل.

هذا ليس أمراً جديداً وإنما من صلب طبيعة الاستعمار الحديث. وفي أوائل القرن الماضي، كانت الإمبراطورية البريطانية قادرة على أن تستقدم الطيران لتعقّب عز الدين القسام ولـ«تأديب» الفلاحين في الريف المصري الثائر أو لقمع الثورة في العراق، ولم تكن نحن قادرين على أن نردّ في لندن.

ليس هذا عويلاً فات أوانه ـ ويزداد أوانه بعداً كلما أسقط حلف المقاومة الممتد طائرة أميركية أو طوّر منظومات صاروخية أو عرف كيف يصل إلى معاقل العدوّ بين ظهرانينا. بل محاولة لفهم طبيعة قوة العدو في لحظة تحتدم فيها المواجهة؛ وأيضاً للتعلّم من السبل التي انتهجتها المقاومة بمعناها الواسع وبأشكالها المختلفة أمام هذا التمدّد التاريخي لليد الإمبراطورية الضاربة.

في لحظة حالكة من تاريخ البشرية (وتحديداً في العام 1492 لو أردنا تكثيف الزمن) حانت لحظة الغرب. بدا الأمر عادياً، فالأيام دول وكل حضارة تسلّم التي تليها: التوسّع البحري والتجاري والعسكري الغربي في تلك اللحظة أخذ البارود من الصين (عبر المغول والمسلمين) وأخذ الرادارات والتي ستسقطها إيران فيما بعد في سابقة تاريخية تغير الموازين) و«إف-15 إيغل» (من صنع شركة ماكدونال دوغلاس الأميركية)؛ وعدد غير معلوم من الطائرات الأميركية -أيضاً من طراز «إف 35» ومن طراز «إف-إيه 18 سوبر هورنت» (من صنع شركة «بوينغ» الأميركية) ومسيرات «لوكاس» (من تصنيع شركة «سبكتروركس» الأميركية والقائمة على مضاهاة مسيّرات «شاهد» الإيرانية) وقذائف كروز من القواعد العسكرية في برّ المنطقة وبحرها) الهجوم الذي أدّى إلى استشهاد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي.

وفي يناير/كانون الثاني من هذا العام، شنّت الطائرات الأميركية (ربما تكون كذلك من طراز «إف 35») هجومها الذي استهدف الدفاعات الفنزويلية وصحبه تشويش على الرادارات والاتصالات لتتقدّم بعد ذلك المروحيات لاختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

يستطيع دونالد ترامب أن يأمر بخطف مادورو أو باغتيال خامنئي ولاريجاني ولا نستطيع نحن أن نردّ بالمثل.

هذا ليس أمراً جديداً وإنما من صلب طبيعة الاستعمار الحديث. وفي أوائل القرن الماضي، كانت الإمبراطورية البريطانية قادرة على أن تستقدم الطيران لتعقّب عز الدين القسام ولـ«تأديب» الفلاحين في الريف المصري الثائر أو لقمع الثورة في العراق، ولم تكن نحن قادرين على أن نردّ في لندن.

ليس هذا عويلاً فات أوانه ـ ويزداد أوانه بعداً كلما أسقط حلف المقاومة الممتد طائرة أميركية أو طوّر منظومات صاروخية أو عرف كيف يصل إلى معاقل العدوّ بين ظهرانينا. بل محاولة لفهم طبيعة قوة العدو في لحظة تحتدم فيها المواجهة؛ وأيضاً للتعلّم من السبل التي انتهجتها المقاومة بمعناها الواسع وبأشكالها المختلفة أمام هذا التمدّد التاريخي لليد الإمبراطورية الضاربة.

في لحظة حالكة من تاريخ البشرية (وتحديداً في العام 1492 لو أردنا تكثيف الزمن) حانت لحظة الغرب. بدا الأمر عادياً، فالأيام دول وكل حضارة تسلّم التي تليها: التوسّع البحري والتجاري والعسكري الغربي في تلك اللحظة أخذ البارود من الصين (عبر المغول والمسلمين) وأخذ بوصلة الملاحة من طرق عدة من بينها اكتشافات المسلمين، ومن طبيعة الأيام أن تصعد حضارات ثم تهبط ليصعد غيرها. ولكن هذه اللحظة كانت مختلفة من حيث أنها سمحت للحضارة الصاعدة أن تخضع غيرها بشكل غير مسبوق وأن تغلق دورة الزمن. القوة العسكرية الغاشمة، مع القدرة غير المسبوقة على الملاحة والتوسّع، مع عقيدة توسعية تخطت العنصر التبشيري إلى تبرير مطلق للاستعباد والاستغلال، خلقت عالماً جديداً - المصطلح الذي يستخدمونه لوصف الأميركتين يصلح كذلك لوصف ما أصبح عليه العالم من بعد غزو الأميركتين.

وجد الناس في الأميركتين، عبيداً مستجلبين وشعوباً أصلية من أصحاب الأرض، أنفسهم في وضع شبيه: يصل الغرب إليه ولا يصلون إليه (قد يجلبون إليه أسرى أو عاملين أو حتى مسافرين ولكن القصد أن يدهم لا تطوله)؛ فكان العبيد وأصحاب الأرض قادرين على أن يثوروا ويقيموا دولهم ودويلاتهم الخاصة (التي تقع بالضرورة تحت حصار الإمبراطوريات: يمكننا أن نقرأ كوبا وفنزويلا كاخر ما تبقى في هذه السلسلة الطويلة) ولكن كان الغرب يغزوهم، ويقاومونه وينتصرون أحياناً عليه، ولا يغزونه (لو كنت أكتب روايات تاريخ بديل لتخيّلت عمليات تخريب يقوم بها أهالي العبيد وأصحاب الأرض من الأميركتين في قلب أوروبا في «عصر الاكتشافات» أو مع فجر الثورة الصناعية).

تزامن هذا الصعود مع عصر الآلة: آلة الإبحار وآلة الحرب (التي كان غزو الأندلس مختبراً لها). وكان عصر الآلة من ناحية أخلاقية معرفية كذلك: إذ أسس لنوع من عبادة الآلة، أو من منظومة أخلاقية تصبح النجاعة فيها هي الفيصل: توارت بسرعة الحجج الدينية والتبشيرية لغزو الأميركتين أمام فيض الذهب والفضة والأراضي الشاسعة المفتوحة للاستغلال، والذي جعل الثورة الصناعية ممكنة؛ واستطاعت أوروبا أن تجمع بين النقد الروحاني لما يحدث في الأميركيتين من استعباد وإبادة، وعبادة للذهب والفضة، وآلة الصناعة التي خلقها الذهب والفضة وخلقت العالم كما نعرفه اليوم.

ولذا، فإنّ ما يقال اليوم عن المواجهة مع الشرّ الإيستيني، وما قيل يوماً ما عن المواجهة ما بين «ربّ المستضعفين» وربّ [البارجة الأميركية] نيوجيرسي» (بغضّ النظر إن كانت الرواية نفسها صحيحة أم لا)، بل وما قاله روبرت فيسك في ظروف مختلفة عن المواجهة ما بين «التيولوجيا والتكنولوجيا» هي كلها امتدادات لما بدأ عندما تمدّد الاستكبار العالمي متسلّحاً بالآلة وعابداً لها.

وجاء المحرّك البخاري مكملاً لهذه العملية: هذا الاختراع المذهل الذي بدأ كمحاولة لتسهيل شفط المياه من مناجم الفحم ثم تطور، بتمويل من تجار العبيد الذين احتاجوا وسيلة فعّالة لنقل «بضاعتهم» وأصبح ذراعاً من أذرع التمدّد الإمبراطوري. وكان الذين طوّروا هذا الاختراع في مراكز البحث الممولة من تجّار العبيد الذين سيصبحون أكبر زبائن هذه الآلة الجديدة، قادرين على أن يجمعوا بين موقفهم الأخلاقي النظري المعادي للعبودية وبين خدمة اقتصاديات العبودية والتكسّب منها.

وكانت الإمبراطورية البريطانية خليقة هذا الصنم الجديد: خليقة أنظمة العبودية ثم العمالة المهجّرة التي مكّنت لها الآلة والتي جعلت النهضة الاقتصادية البريطانية ممكنة، وخليقة الأسطول الذي جعلها قادرة على أن تصل إلى أطراف العالم بالغزو وبالتجارة.

كان اختراع وسائل الطيران امتداداً لهذا التاريخ وكان من سوء حظنا أنّ هذا الاختراع تصادف مع ذروة الإمبراطورية البريطانية وأنه كان عشية الحرب العالمية الأولى—مما أدّى إلى تحوّل هذا الاختراع إلى قطعة مهمة في الآلة العسكرية (هناك أسباب عدة لعدم تطوّر صناعة الطائرات في منطقتنا الواقعة آنئذ تحت الحكم العثماني ولكن أحد هذه الأسباب هو أن السلطنة العثمانية لم تكن قائمة على سرقة المواد الخام والمعادن وسائر الموارد لتركيزها في عملية تصنيع في حواضر السلطنة كما هو الحال مع الإمبراطوريات الغربية). وإنّ الحظر الأميركي على تصدير قطع غيار الطائرات لإيران يمكن أن يفهم ضمن هذه المنظومة التي تحتكر الحركة والتمدّد للغرب وتريد لما سواها أن ينكمش.

لم يمتدّ تاريخ السيادة الغربي هذا من دون عثرات -مرة أخرى أنا لا أتحدّث عن قدر لا مفرّ منه. لم يكن تصنيع الطائرات حكراً ممتداً على الغرب؛ لنتذكر أننا حاربنا الاستعمار، على سبيل المثال، بطائرات «الميغ» السوفياتية. وواجهنا طائراته ذات يوم بأنظمة دفاع صاروخية روسية التصميم. واليوم تواجه إيران طيران العدو بمنظومة دفاعية هي مزيج من التطوّر التكنولوجي الإيراني (لا في الصواريخ وحدها ولكن في أنظمة الرصد والمتابعة وفي القدرة على التنسيق ما بين المنظومات المختلفة لتحدث لحظة تاريخية مثل استهداف «الإف 35») ومن توظيف ما توفّر من التكنولوجيا الروسية والصينية وتطويرها ضمن هذه المنظومة. نفس الشيء يمكن أن يقال عن المسيّرات التي تحوّلت من آلة في يد الإمبراطورية للقتل عن بُعد إلى أداة رخيصة الثمن لمقاومة تطوّر الآلة العسكرية الإمبريالية حتى أصبحت الولايات المتحدة تحاول مضاهاة المسيرات الإيرانية.

وقديماً نجحت المقاومة في الاختباء من طائرات العدو في الغابات والأنفاق في فيتنام، والكهوف والجبال في أفغانستان، ثم في الجبال والأنفاق في لبنان وفلسطين. ثم إن كانت طبيعة التكنولوجيا، والطبيعة الجغرافية، تجعل أميركا بعيدة فإنّ طبيعة التمدّد الإمبراطوري تجعلها قريبة كذلك: القواعد العسكرية الأميركية، والأساطيل، ومراكز النفط، وشركات الأمن القائمة على حراسة النفط، ودولة إسرائيل، كلها من قلب الإمبراطورية وكلها في مرمى إيران والمقاومة. وإن كانت الملاحة والتجارة عصباً من أعصاب الإمبراطورية فإنّ إغلاق مضيق هرمز طعنة نجلاء في هذا العصب.

تظلّ جغرافيتنا كلها، أو كل ما فوق الأرض منها، قريبةً لهم، وتظلّ جغرافيتهم، أو بعضها، بعيدة عنّا، ولا يزال هذا هو لبّ المسألة. ولكن كل هذا يرسم جغرافيا أكثر تعقيداً للاشتباك، وللاحتمالات المتولّدة من هذه المواجهة.

* باحث عربي من مصر

الحرب الكونية ضد المقاومة

تراجع عن التحريض على إيران

«الجزيرة» تحاول ترميم صورتها

واجهت قناة «الجزيرة» اختباراً صعباً خلال الحرب الأخيرة على إيران، بين أصوات موتّدة ومعادية لطهران وجدل واسع أثاره المحلل لقاء مكي. منذ 21 اذار (مارس)، بدأت القناة تعيد ترتيب حساباتها: عودة أصوات كانت مكتومة وتراجع التركيز على الملف الإيراني في قسم الدراسات، في مؤشر إلى محاولة لاستعادة ثقة جمهورها وسط استقطاب عربي متصاعد

استأنفت الباحثة فاطمة الصمادي نشاطها على إكس من دون اي تعليق على فترة الغياب

مروة جردي

بعد تغييب قناة «الجزيرة» القطرية عدداً من الأصوات الصحافية والأكاديمية المؤيدة لإيران في حربها ضد «إسرائيل» والولايات المتحدة الأميركية («تغييب الصوت الآخر: «الجزيرة» ترسم حرباً على قياس قطر »، موقع «الأخبار» 20 آذار/ مارس)، في مقابل إبراز أصوات معادية لطهران، وصل بعضها إلى حد الدعوة لاستهداف المدنيين، يبدو أنّ القناة عادت خطوات إلى الوراء، في محاولة لاستعادة ثقة جمهورها الذي بدأ يشكك في أدائها خلال الحرب، وفي شعارها «الرأي والرأي الآخر». ولم تواجه «الجزيرة» هذه الانتقادات بشكل مباشر، بل اتجهت إلى تمرير رسائل غير مباشرة، عبر توسيع هامش حضور بعض الأصوات في مقابل تقليص أخرى، في محاولة لامتصاص غضب الجمهور.

لقاء مكي... «الى اللقاء»

في هذا السياق، شكّل الظهور الثاني للمحلل لقاء مكي خلال الحرب دق جرس إنذار للقناة، التي وجدت نفسها أمام أخبار وشائعات عن تهديدات باستهدافها بشكل مباشر، على خلفية تصريحات ضيفها الذي دعا إلى استهداف المدنيين في إيران، قائلاً «وأنا أشاهد مراسلكم، انتبهت أنّ الحياة خلفه طبيعية، وللضغط على إيران يجب تهديد ذلك». وكان مكي قد أثار جدلاً واسعاً في ظهوره الأول، حين دعا دول الخليج إلى الانخراط في الحرب التي تسعى الولايات المتحدة إلى إدارتها في مواجهة إيران. وهو ما اعتبره كثيرون خطاباً ذا طابع طائفي يخدم المصالح الإسرائيلية.

مع ذلك، حاول مكي الدفاع عن نفسه بنشر تدوينة مطوّلة عبر حسابه على منصة إكس، حاول فيها الدفاع عن قناة «الجزيرة» والتبرؤ من الاتهامات الموجهة إليه، معتبراً أنّ تصريحاته أُخرجت من سياقها. وقال: «ما زالت تداعيات التسجيل المجتزأ لمداخلتي على «الجزيرة» تتفاعل، رغم أنّ بعض المؤثرين نشروا لاحقاً التسجيل الكامل، الذي يبيّن أن كلامي كان شرحاً للأهداف الأميركية والإسرائيلية، لا تحريضاً على ضرب إيران». وأضاف في تغريدة أخرى: «أعرف أنّ الحملات ضد «الجزيرة» لن تفت في عضدها، ولن ترهبها أو تغيّر مسارها المهني، لكنني أرى أيضاً أنّ الاستقطاب الحاد في الشارع العربي، والشعبوية المتعصبة، والحملات المنهجية، كلها تدمر الوعي العربي أكثر مما فعلته إسرائيل والدوائر الصهيونية».

في المقابل، صدرت ردود من شخصيات قطرية وخليجية شددت، بشكل غير رسمي، على ضرورة الفصل بين الضيف والمؤسسة الإعلامية، معتبرةً أنّ مكي يحاول الخلط بينه وبين القناة، وهو أمر «غير مقبول». وكتب أمين عام حزب «التجمع الوطني القطري»، يحيى عسيري، رداً عليه: «أنت لست

> **عودة حسابات شخصيات كانت قد أُغلقت سابقاً من دون توضيح الأسباب**

قطر على خلفية مواقفه الداعمة لإيران خلال حرب الـ12 يوماً (في عام 2024) التي تزامنت مع استهداف طهران قاعدة العديد الأميركية على الأراضي القطرية.

ورغم نفي شقيقه، بلال نزار ريان، أي صلة لبراء بهذا الحساب، مؤكداً أنه «حساب مزوّر» وداعياً إلى عدم التعامل معه، ومضيفاً أن «براء بخير، وكل ما يُتداول عبر حسابات وهمية ومجهولة لا أساس له من الصحة»، فإنّ ذلك لم يمنع من اندلاع سجال لفظي بينه وبين مقدم برنامج «فوق السلطة» على قناة «الجزيرة» نزيه الأحدب، على خلفية مواقف سياسية سابقة تتعلق بحركة الجهاد في سوريا.

قسم الدراسات يستريح من الحرب الإيرانية

كان لافتاً تراجع حضور الملف الإيراني في «مركز الجزيرة للدراسات»، مع نشره ورقة بحثية بعنوان «الأقليات في زمن التفكك... من الهامش إلى قلب الصراع»، بعد فترة كان فيها العنوان الإيراني يتصدّر محتوى القسم. ويبدو أن هذا التراجع تزامن مع 21 آذار، في مؤشر إلى توقف مؤقت عن التركيز المكثف على هذا الملف.

وكانت آخر الأوراق المنشورة ذات الصلة تحمل عنوان «إيران وكسر الخطوط الحمراء وتوسيع مسرح الحرب»، وقدمت قراءة ناقدة للسلوك الإيراني، معتبرة أنّه دخل مرحلة جديدة يمكن وصفها بـ«الجنون الاستراتيجي»، من خلال توسيع نطاق الحرب جغرافياً ونوعياً، بهدف رفع كلفة الصراع على جميع الأطراف، من دون الوصول إلى مواجهة شاملة مدمّرة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إنّ «الجزيرة» تجنّبت في تغطيتها توريط العاملين فيها في تبنّي خطاب معادٍ لإيران بشكل مباشر، لكنها في المقابل اعتمدت، وفق منطق التأطير الإعلامي، على استبعاد بعض الأصوات وتصدير أخرى إلى جمهورها. غير أنّ المبالغة في هذا التأطير، التي وصلت إلى حد تهميش أصوات لصالح أخرى، جعلت السياسة التحريرية للقناة تبدو نافرةً ومثيرة للتساؤلات.

فمن يتابع أداء «الجزيرة»، يلحظ تراجع هذا النهج بشكل ملحوظ منذ 21 آذار (مارس). ويطرح ذلك تساؤلات حول أسباب هذا التحول: هل جاء نتيجة إدراك القناة أنها تجاوزت حدود المهنية والخطاب المقبول، أم بسبب معطيات وتسريبات تشير إلى اقتراب اتفاق أميركي-إيراني قد ينهي الحرب؟ وهو ما قد يُفرض إعادة ترميم العلاقة مع طهران، تمهيداً لتغطية مرحلة سياسية تُعد من أكثر مراحل المنطقة حساسية.

صراع البوارج (الإعلامية) في مضيق هرمز!

سلوى ديوف

لا تكتفي وسائل الإعلام العالمية بنقل خبر إغلاق مضيق هرمز بوصفه حادثة ملاحية عابرة، بل تتعامل معه كـ«فعل تداولي» يعيد تشكيل الواقع الجيوسياسي ويُوجّه الرأي العام الدولي. في غرف التحرير، من نيويورك إلى برلين، ومن الدوحة إلى باريس، يجلس الصحافيون لينتقوا كلماتهم بعناية تكاد تُشبه دقّة العمليات الجراحية. والمفارقة أن كل وسيلة إعلامية اختارت زاوية مختلفة تماماً لرواية الأزمة نفسها. فماذا قالوا؟ ولماذا قالوه بهذه الطريقة بالذات؟

بين لغة الأرقام وأوجاع البشر

لم تكتفِ «بلومبيرغ» بإخبار المتابعين بما حدث، بل دفعتهم إلى الشعور بأنهم مُهددون بشكل شخصي، إذ ركّزت الوكالة العالمية على أرقام مجردة: ربع تجارة النفط العالمية وخُمس إمدادات الغاز الطبيعي المسال تمر عبر هذا الممر الضيق. في علم التداولية، يُعرف هذا بـ«فعل التخويف العقلاني»: حيث يغيب الانفعال المباشر ويحلّ مكانه منطق الأرقام، فيصبح الخوف أكثر إقناعاً من أي صورة صادمة. الهدف لم يكن نقل الخبر بقدر ما كان دفع العالم إلى استنتاج واحد: الصمت خسارة، والتحرُّك ضرورة.

أما «سي. إن. إن بالعربية»، فاختارت أن تُدير ظهرها للأرقام وتتجه مباشرة إلى ما يمس الإنسان، فوصفت المضيق بأنه «شريان حياة لمئة مليون إنسان» يعتمدون عليه في 80% إلى 98% من غذائهم، فقطر تستورد 98% من غذائها، والإمارات 90%، والسعودية أكثر من 80%. وحين يتحول المضيق من مسألة أسعار إلى مسألة خبز، تتبدل معايير الشرعية ويصبح أي تدخل عسكري قابلاً للتبرير بوصفه دفاعاً عن حياة الناس لا عن أسعار الوقود. هذا ما تُسميه التداولية «أنسنة الأزمة»، وهو من أكثر أساليب الإقناع فاعلية، لأنه يجعل الاعتراض يبدو كأنه موقف غير أخلاقي.

> **اختارت كل وسيلة إعلامية زاوية مختلفة تماماً لرواية الأزمة نفسها**

في المقابل، اختارت «فرانس 24» زاوية ثالثة وهي إبراز الانقسام داخل المعسكر الغربي. نقلت القناة الفرنسية التباين بين رغبة إسرائيل في إسقاط النظام الإيراني بأي ثمن، وبين حسابات ترامب المرتبطة بالمناخ وكلفة الوقود، فيما اختار الأوروبيون التموضع الاحترازي: «لن نشارك في تأمين الملاحة ما لم يتوقف القصف». هذا ما يُعرف بـ«فعل الاشتراط»: لا رفض صريحاً ولا قبول، بل تعليق الموقف على شرط. وخلف هذا الخطاب، تظهر أوروبا كصوت «عقلاني حكيم» في مشهد يبدو مضطرباً ومندفعاً.

أما «دويتشه فيله» الألمانية، فذهبت إلى مستوى أبعد، واختارت أصعب رهان إعلامي: التحذير مما لم يحدث بعد. لفتت إلى أنّ نحو 30% من الأسمدة العالمية تمرّ عبر هرمز، وأن تعطّل هذا المسار سيؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في أفريقيا وجنوب آسيا، وارتفاع أسعار الحبوب والذرة، وبالتالي تضخّم أسعار الغذاء. الدول الأكثر هشاشة مثل الصومال وباكستان وكينيا وبنغلادش ستكون أول المتضررين، لافتقارها إلى مخزونات استراتيجية. وهذا ما يُعرف بـ«فعل التحذير المؤجل»: نقل الخطر قبل وقوعه، وربط الحاضر بما قد يصبح واقعاً قريباً. ورغم اختلاف الأسلوب، تشترك الوسيلتان في استراتيجية واحدة: توسيع دائرة المتضررين، إذ لا يبقى أحد بعيداً بما يكفي ليعتقد أنّ الأزمة لا تعنيه. وفي السياق ذاته، انفردت «دويتشه فيله» بمنح البعد البيئي مساحة بارزة، في وقت تجاهلته وسائل أخرى إلى حد كبير، فمضيق هرمز ليس مجرد ممر نفطي، بل نظام بيئي هشّ يضم شعاباً مرجانية وثروة سمكية تعتمد عليها مجتمعات كاملة. ما يُعرف بـ«المطر الأسود» – الناتج من احتراق الناقلات أو قصف المنشآت النفطية – لا يمثل مجرد حادث عرضي، بل تهديداً بيئياً طويل الأمد. أي استهداف لناقلة أو منشأة قد يُطلق كميات هائلة من النفط في مياه الخليج، التي تتميز بدورة مائية بطيئة، ما يجعل التعافي من التلوث عملية قد تستغرق عقوداً.

النتيجة لن تقتصر على البيئة، بل ستمتد إلى الاقتصاد الغذائي، إذ ستتضرّر مصائد الأسماك التي تُغذّي ملايين الأسر على سواحل إيران والدول العربية والهند. وهنا تظهر مفارقة تداولية لافتة: حين تتحدث «دويتشه فيله» عن البيئة، فإنها تمارس «فعل التذكير بالعواقب الدائمة» في مواجهة خطاب القوة العسكرية المؤقتة. الرسالة الضمنية بسيطة وقاسية: الحروب تنتهي، لكن آثارها البيئية تبقى. هذا الخطاب موجّه بوضوح إلى الرأي العام الأوروبي الحساس تجاه القضايا البيئية، ليحوّل الأزمة من صراع نفوذ إلى تهديد يمسّ الكوكب بأسره.

> يتحوّل مضيق هرمز من ممرّ بحري إلى ساحة صراع إعلامي تتنازعها السرديات الدولية، حيث لا يُنقل الخبر بل يُصاغ كفعل تأثير. بين التخويف والأنسنة والاشتراط والتحذير، تكشف التغطيات كيف تُعاد كتابة الأزمة لخدمة مصالح متباينة وتوجيه إدراك الجمهور العالمي

حين تَقلب «شينخوا» الصينية طاولة الردع

وفي مقابل هذا الضجيج الإعلامي، تبرز وكالة «شينخوا» الصينية لتقدم «تداولية مضادة» تقلب الطاولة على الرواية الغربية برمتها. ومن خلال استراتيجية كلامية تعتمد على «تعدد الأصوات» عبر خبراء من الشرق الأوسط وإفريقيا، مارست الوكالة «فعل التعرية» للسياسة الأميركية؛ فصوّرت إرسال آلاف الجنود الأميركيين إلى الشرق الأوسط كرد فعل قسري على وضع فقدت واشنطن السيطرة عليه. هنا، لم يعد مضيق هرمز في الخطاب الشرقي ساحةً لـ «تأمين الملاحة»، بل تحوّل إلى «مسرح لإدارة العجز»؛ حيث يُستبدل «فعل التخويف» الغربي بـ «فعل التهوين من جدوى القوة العسكرية» في حسم صراع لم يُحقق أهدافه الأصلية.

في النهاية، حين تجمع هذه التغطيات معاً، تكتشف أنك لم تقرأ خبراً واحداً، بل أفعالاً كلامية مختلفة: «بلومبيرغ» تُخوّف، و«فرانس 24» تشترط، و«سي. إن. إن» تُؤنسن، و«الجزيرة» تُشهد، و«دويتشه فيله» تُحذّر... بينما تأتي «شينخوا» الصينية لتقوّض وتُعرّي. كلّها تتحدث عن المضيق ذاته، لكن كل واحدة منها تريد منك شيئاً مختلفاً بعد أن تُغلق الصفحة. والقارئ الواعي ليس من يستهلك الخبر، بل من يُفكّكه... ثم يقرر إن كان سيصدّقه.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 25 آذار 2026 العدد 5744

الحرب الكونية ضد المقاومة

محاكمة بريطانية تُعرّي «بي بي سي»: عنصرية وتمييز وانحياز لـ«إسرائيل»

علي سرور

في حلقة جديدة من مسلسل النهضة الإعلامية والوعي الجماعي تجاه سماسرة السردية الإسرائيلية في الغرب، تتوالى الخطوات الفردية والجماعية لفضح أداء «هيئة الإذاعة البريطانية» (بي بي سي) في ما يتعلّق بتغطية الأخبار المتّصلة بالاحتلال. في هذا الإطار، استمعت محكمة بريطانية، يوم الأحد الماضي، إلى أدلّة تُفيد بأنّ الهيئة الإذاعية «ضلّلت» جمهورها خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

بالإضافة إلى ذلك، كشفت مستندات القضية المُقدّمة من خمسة صحافيين من أصول عربية، عن تعامل الشبكة البريطانية بالتمييز بين موظّفيها، إلى جانب فصلها أربعة منهم بشكل غير عادل، بعد رفضهم الممارسات العنصرية داخل قسم اللّغة العربية في «هيئة الإذاعة البريطانية».

انحياز تحريري

من المقرّر أن تنظر المحكمة البريطانية في القضية على مدى عشرة أيام، علماً أنّها الأولى من نوعها التي يرفعها هذا العدد من الصحافيين ضد الشبكة الإعلامية «العريقة».

أمّا بالنسبة إلى المشتكين الخمسة، فوفق ما ذكرته منظّمة «ميدل إيست مونيتور» البحثية، هم أحمد روابا، من أصل جزائري، وديما عودة، من أصل سوري، إضافة إلى ناهد نجار، من أصل فلسطيني، ومحمد الأشيري وعامر سلطان؛ وكلاهما من أصل مصري. ويُمثّل المدّعين في القضية جون بارنز، من مكتب «ألبرتسون» للمحامين، وهي شركة دولية تتخصّص في حلّ القضايا المعقّدة.

وقال عامر سلطان، الصحافي المخضرم وأحد المدّعين، أمام المحكمة إنّ فصله من العمل يرتبط جزئياً بتقاريره في الأسابيع الأولى بعد 7 تشرين الأول (أكتوبر) 2023، التي لم تُعجب إدارة «بي بي سي». ووفق وثائق القضية، كشف سلطان الذي عمل 17 عاماً في الشبكة، عن قيود قانونية وتحريرية اعتُمدت داخلياً وأدّت إلى الحدّ من قدرة الفريق الصحافي على تغطية الحوادث بشكل كامل، ذاكراً في هذا السياق، عملية اعتداء القوات الإسرائيلية على طاقم الهيئة الإذاعية في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 2023.

كذلك، أظهرت الوثائق أنّ المديرة السابقة لقسم الخدمة العالمية في «بي بي سي»، عقدت جلسات استماع داخلية لمراجعة التغطية إبّان انطلاق العداون على قطاع غزة. وشهد سلطان بأنّ لاندور اعترفت أنّ المؤسسة «ضلّلت الجمهور»، ووعدت بإجراء تحقيق حول ذلك.

مع ذلك، ذكر سلطان أنّه لم يُبلّغ أبداً بأي نتائج حول التحقيق الموعود حتى خروجه من الهيئة الإذاعية في تشرين الأول (أكتوبر) 2024، علماً أنّ لاندور أيضاً استقالت بعد عدّة أشهر من انعقاد تلك الجلسات.

بالإضافة إلى ذلك، أعرب عامر سلطان عن قلقه بشأن القرارات التحريرية المتعلّقة بالادعاءات التي تُفيد بارتكاب مقاتلي حماس فظائع في 7 تشرين الأول (أكتوبر). وأخبر المحكمة أنّ اقتراحه بإعداد تقرير معمّق يستند إلى أدلّة لفحص هذه الادعاءات قوبل حينها بالرفض من قبل مسؤولي الشبكة الإعلامية.

وردّاً على ذلك، اعتبر الممثّل القانوني لـ «بي بي سي» أنّ القضايا المطروحة لا تستوفي الشروط القانونية اللازمة للإبلاغ عن مخالفات، من دون إبراز أي اعتراض أو مجادلة اتهامات سلطان الذي بدوره جاوب بأنّ تضليل الجمهور يشكّل انتهاكاً واضحاً، لا سيّما من قبل مؤسسة إعلامية ممولّة من المال العام. كما دعا «هيئة الإذاعة البريطانية» إلى الكشف عن سجلات المناقشات الداخلية خلال الجلسات المستمرّة.

تمييز عنصري

من جانبٍ آخر، تضمّنت شكوى الصحافيين الخمسة، باستثناء الجزائري أحمد روابا، اتّهام الشبكة البريطانية وأحد كبار مسؤوليها، محمد يحيى، بأنهما مسؤولان عن فصلهم التعسفي بعد أن وقفوا في «وجه الممارسات غير القانونية» التي استمرت لسنوات، في إشارة إلى استبعاد روبا مهنياً لأسباب عنصرية. وأشار الصحافيون الأربعة إلى أن الشبكة فصلتهم بشكل غير عادل لأنهم أيّدوا أحمد روبا في مواجهته لممارسات الهيئة الإذاعية. وأفادوا بذلك في المستندات المقدّمة إلى المحكمة: «تم تسريح جميع الصحافيين الذين دافعوا عن روابا».

ووضع المشتكون المسؤولية الأساسية على عاتق محمد يحيى لفصلهم انتقاماً لدعمهم زميلهم الجزائري خلال التحقيقات الداخلية وفي قضية عنصرية فاز بها ضدّ «بي بي سي» قبل عامين.

وكان روابا قد رفع دعوى أمام محكمة العمل في عام 2023 يشكو فيها من تعرضه للعنصرية. وفي الحكم الذي أصدرته المحكمة في أوائل عام 2024، وجدت المحكمة أن روابا تعرض لـ«مضايقات عنصرية» من زميلته الصحافية صفاء جبارة، و«بي بي سي» لم تجرِ التحقيقات اللازمة. في هذا الإطار، خلصت المحكمة الحالية إلى أنّه «من المثير للدهشة» أنّ المديرين ومستشاري قسم الموارد البشرية في «هيئة الإذاعة البريطانية» فشلوا في كل مرّة في تطبيق التّعريف الصحيح للتّحرّش كما هو منصوص عليه في سياستهم الخاصة. كما أكّد روابا أنّ الهيئة الإذاعية لم تحترم حكم المحكمة السابقة، بل كافأت صفاء جبارة، التي قامت بالتّحرّش العنصري ضدّه.

من جهتهم، اشتكى المدّعون من أنّ «بي بي سي» أبقت على جبّارة رغم حكم المحكمة بأنّه مارس مضايقات عنصرية ضد روابا. كما يشكّكون في عدالة الإبقاء على صفاء جبارة في منصب تلفزيوني رغم عدم امتلاكه أي خبرة مهنية في مجال التلفزيون.

انكسار الهالة

تأتي هذه القضية الجديدة لتنضمّ إلى أخواتها من القضايا الفردية والتحقيقات المستقلّة التي أكّدت بشكل لا ريب فيه انغماس «هيئة الإذاعة البريطانية» في الحروب الإسرائيلية كبوقٍ إعلامي يُروّج لسرديّاتها ويُغيّب مظلوميّة الشعب الفلسطيني. هذه الحقائق أكّدها المراقبون لازدواجية المعايير في المصطلحات المستخدمة لصياغة الأخبار، حيث يُجهّل الفاعل وتغيب الأنسنة حينما يتعلّق الأمر بالضحيّة الفلسطينية أو اللبنانيّة أو غيرها.

وعلى هذا المنوال، ضجّ ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي من تغطية الشبكة الإعلامية البريطانية منذ انطلاق الحرب على إيران. وبعد أسابيع من التحيّز التّحريري إلى جانب «إسرائيل»، وصل الحال أن تبنّت بالصوت والصورة موقف القوات الإسرائيلية بأنّ ضرب الجسور والبنية التحتية المدنية في لبنان هي خطوة ضرورية «في طريق السلام».

رغم قساوة الخسائر البشرية والمادية خلال الأعوام الأخيرة جرّاء العدوان الإسرائيلي المتواصل على شعوب المنطقة، إلا أنّ إحدى أبرز إيجابيّاتها انكشاف الغطاء عن الوجه الحقيقي لإحدى أبرز المؤسسات الإعلامية حول العالم.

تقول نظريّة «دوامة الصمت» التي طوّرتها إليزابيث نوبل نيفيل، إنّ الأفراد يميلون إلى الصمت عن آرائهم إذا شعروا أنّهم أقليّة، بناءً على تصوّرهم للرأي العام المهيمن إعلامياً. ولهذا تعدّ الدعوى الجماعية الأولى من نوعها، مؤشّراً على تغيّر في قواعد اللعبة، وتبدّل وجهة الرأي العام يعكس انتهاء زمن تسويق «بي بي سي»، و«أخواتها»، الجلّاد على أنه الضحيّة.

على بالي

أسعد أبو خليك

مرّةً، بعد انتهاء أوّل ولاية لنجيب ميقاتي كرئيس للوزراء، دخلتُ إلى مكتب جوزيف سماحة في «السفير» وقلتُ له (وكان ميقاتي قد كتبَ افتتاحيّة متزامنة في كلّ صُحف لبنان عن حبّه العميق للبنان): أوَ تدري ما هو أبشع من التعبيرات المارونيّة عن القوميّة اللّبنانيّة؟ أجابني على الفور (بعد أن فهمَ مُرادي): التعبيرات الإسلاميّة. في لبنان، هناك استبطانان مِن العُقد النفسيّة الطائفيّة الكامنة: عُقدة تقليد عقليّة الرجل الغربي الأبيض واستبطانها عند الكثير من المسيحيّين الذين يريدون أن يكونوا بِيضاً للشعور بزهو التفوّق العِرقي. وهناك عُقدة تقليد المسيحيّين عند بعض المسلمين الذين يريدون أن يستبطنوا شخصيّة المسيحيّ كي يتقرّبوا إلى الغرب. هي تفسّر لماذا يقصد بعض المسلمين مار شربل وليس الإمام الأوزاعي. لأنّهم اعتنقوا عقيدة تفوّق المسيحيّين وعقيدة تفوّق الغربيّين. نواف سلام يعاني من هذه العُقدة. هو يريد أن يكون أوّل رئيس وزراء مسلم يجلس مع إسرائيليّين. يريد أن يُثبت للرجل الأبيض أنّه كفؤ وأنّه مقبول وحَسَن السلوك، بتعريف الرجل الصهيوني الأبيض. كيف تفسّر استجداءه اليومي الجلوسَ مع الإسرائيليّين («الأمس قبل اليوم»، على حدّ تعبيره) فيما هو يقاطع ممثّلي أكبر حزب لبناني ويرفض التفاوض معهم. هو يريد أن يكون الكتائبيّ المُسلم. هو حاول أداء هذا الدور في 1982-83، كما كان إدوار سعيد يذكّرني دائماً عنه. وهناك صفات في شخصه تجعل منه سياسيّاً سيّئاً: متعثّر النطق وعصبيّ ونزق ويتلهّى بالصغائر وينبذ المُستشارين (إدوار غبين كان يرى الاستعانة بالمستشارين دليل كبَر وليس ذلّة عند رجال الدولة، ما أبعد نواف عن هذه الصِّفة). إسرائيل تدمّر وتقتل كلّ يوم، وهو بدلاً من إصدار الإدانة اليوميّة، التي أعلن نفوره منه من قبل، يكرّرُ لازمة يوميّة عن حماسه للتفاوض المباشر مع الإسرائيليّين. طبعاً، نواف يفعل ذلك باسم السيادة وباسم حصريّة السلاح: 1) البلد صغير والكلّ يعلم أنّه يتلقّى الأوامر من موظّف في مكتب مستشار بصفة وزير في الرياض. 2) هو طالب بنزْع السلاح لأنّ «الجيش يحمي الجميع». لكنّ الجيش انسحب. يعني نواف خدع أهل الجنوب وأضرّ بهم.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com